



PROVISIONAL

A/32/PV.21
5 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، الساعة ١٥/٠

الرئيس : السيد موجسوف (يوغوسلافيا)
ثم : السيد كوفمان (هولندا)
(نائب الرئيس)

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية)
السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيد كارفال (شيلي)
السيد فورد (بربادوس)

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

(أ)

مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد ليفانو أغويرى (كولومبيا)
السيد شمس الحق (بنغلاديش)
السيد مارتينيز (السلفادور)
السيد شارلز (هايتي)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية) : بسم
 الله الرحمن الرحيم ، سيادة الرئيس ، يسرني في مستهل خطابي أن أهنيء معاليكم - باسم وفد
 المملكة العربية السعودية - لانتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية -
 والثلاثين بما يحمله هذا الاختيار الموفق من تقدير لشخصكم ولدور الهام الذي تلعبه بلادكم في
 المجال الدولي . كما أود أن انوه بالمجهودات الصادقة التي قام بها سلفكم السيد هاميلتون شيرلي
 أمير اسنخ وكان لها أثرها الفعال في انجازات الدورة السابقة .

كما يسرني أن أشيد نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية بالجهود المخلصة العظيمة
 التي يبذلها معالي الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم في سبيل دعم فعالية الأمم المتحدة لتحقيق
 أغراضها .

وأنه لمن دواعي غبطتي أن اشارك في الترحيب بانضمام جمهورية جيبوتي وجمهورية فييت نام
 الديمقراطية الاشتراكية كعضوين عالميين في الأمم المتحدة مما يسير بمنظمتنا خطوة أخرى نحو تحقيق
 هدف العالمية المنشود في عضويتها ، الأمر الذي يدعو الى الارتياح نظراً لما يدل عليه ذلك من
 انحسار الاستعمار السياسي والعسكري في العالم .

غير أن ما يضع حداً للتفاؤل بهذه الصورة المشرقة ويوحي بقدر لا يستهان به من التشاؤم ،
 ما تمارسه بعض الدول والكيانات التي تتمتع بعضوية هذه المنظمة من استعمار استيطاني أكثر خطورة
 وأثراً عن الاستعمار العسكري والسياسي ، وما ترتكبه من أعمال ضد أهداف ومبادئ الأمم المتحدة
 وحقوق الانسان ، وما تأتيه من جرائم ضد السلم والأمن الدوليين ، أضف الى ذلك أن كثيراً من
 المشاكل السياسية والاقتصادية المطروحة أمامنا للنقاش لا زالت منذ أمد طويل تنتظر منا الحلول
 الناجعة لها .

اننا نرى اليوم شعوب العالم وقد أخذت تسير من الناحية الاقتصادية في طريق زيادة الاعتماد المتبادل بينها . وانها لحقيقة ثابتة أن شعوب الدول النامية قد أخذت تتطلع الى حياة أفضل ، وان هذه التطلعات في تصاعد مستمر بينما نجد أن لدى الدول المتقدمة قدرة تكنولوجية عالية وطاقة انتاجية ضخمة . وحين تتضافر جهود الدول المتقدمة على استثمار مواردها وقدراتها وطاقاتها الفنية من أجل الاسرة الدولية واعطاء الدول النامية كل الفرص العادلة لتنمية مواردها الذاتية بعيدا عن الاستغلال عندئذ نستطيع أن نقول أن فجرا جديدا قد أشرق وأن هدفا نبيلاً من أهداف منظمنا قد بدأ يتحقق . ولقد أتاح مؤتمر باريس للتعاون الدولي الفرصة لدراسة هذه المشاكل وبحث الحلول المطلوبة لها . وأكد بذلك من جديد القناعة بضرورة هذا التعاون لبناء نظام اقتصادي عالمي سليم ومتوازن .

ولا بد من الإشارة على أية حال الى أنه قد كانت هناك عوامل سلبية لا داعي لذكرها هنا حفاظاً على روح التعاون ، حالت دون تحقيق المؤتمر لهدفه الاساسي المتمثل في اقامة نظام اقتصادى دولي عادل وجديد .

وان المملكة العربية السعودية التي تشمر بمسؤوليتها كعضو في المجتمع الدولي لم تتأل جهداً في بذل ما أمكنها بذله لكي يحقق المؤتمر أهدافه في سبيل التعاون الدولي المنشود ، ولا تزال تؤكد استعدادها المستمر للقيام بدورها كاملاً في تحقيق تلك الاهداف ، لما فيه خير الدول النامية والمتقدمة على السواء . وهي لا تزال تؤمن بأن مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادى الدولي لا يزال يشكل اطاراً صالحاً سليماً ، خاصة وان المؤتمر قد شيد قاعدة واسعة من المعلومات عن طريق مداولاته مما يتيح له القدرة على الاستمرار .

ان تخفيف حدة التوتر الدولي على النطاق الاقليمي أو على الصعيد العالمي ، انما يقتضي توفر الامن السياسي والاستقرار الاقتصادى . ومن هنا فاننا اذا أردنا اقامة نظام دولي أفضل لا بد من تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته ، مهما بدت صعبة أو شائكة ، ولا بد أن يكون أسلوبه في ذلك معتمداً على الشريعة الدولية ، المتمثلة فيما يصدر عن منظمة الامم المتحدة من قرارات وأن يكون رائدة العدل عند النظر الى الامور والحكم فيها ، وألا تكون المواجهة هي الاسلوب في حل المشاكل التي تواجهه . وفي ظل مثل هذه الروح التعاونية وانطلاقاً من هذه المرتكزات ، فقد قامت جامعة الدول العربية في المجالات الاقليمية على النطاق السياسي وعلى الصعيد الاقتصادى بأدوار تجدر الاشادة بها ، حيث قد كان لها أثرها الفعال في انهاء الصراع الذى استمر طويلاً في لبنان ، واعادة السلم والاستقرار الى ربوعه ، كما قامت بكل ما طلب منها لمساعدة جمهورية " جيبوتي " في سبيل تحقيق وتعميق استقلالها في ظل من الطمأنينة والاستقرار ، ولعل الدور الذى لا يمكن تجاهله ، هو دورها في سبيل ايجاد حوار هادف بناءً بين الدول الافريقية وبين الدول العربية يرمي الى تعميق التعاون السياسي والتعاون الاقتصادى بين هذه الدول ، بما يحمله ذلك من تحقيق الخير والتقدم لتلك الدول ومن ثمّة للبشرية جمعاء ، كما لا يفوتني أن أنوه في هذا المجال بدور الجامعة العربية المماثل في المبادرة لبلورة حوار مشابه بين الدول الأوروبية وبين الدول العربية لتحقيق نفس الاهداف الخيرة للشرفين . وكل هذه المبادرات والادوار التي قامت وتقوم بهما

الجامعة العربية ، انما تقوم بها تحقيقا لاهداف الامم المتحدة وتعميقا لمبادئ ميثاقها في سبيل دعم التعاون السياسي والاقتصادي بين أعضاء الامم المتحدة ، وبما يحقق السلم والامن الدوليين . ولا بد لي هنا من التنويه والاشادة بالدور البناء الذي تقوم به منظمة المؤتمر الاسلامي ، في هذا المجال لتنمية التعاون بين الدول الاعضاء دعما للامم المتحدة وأهداف ميثاقها .

انه وان كان لهذه المجهودات الاقليمية دورها الحميد في نشر الاستقرار والامن الدولي الا أن السياسات العنصرية والاستيطانية المستمرة في روديسيا وجنوب افريقيا واسرائيل ، تهدد هذا الامن وهذا الاستقرار ، حيث نرى أن ما تقوم به كل من حكومة جنوب افريقيا وروديسيا يعتبر أمثلة صارخة حية لاهدار حقوق الانسان وكرامته ، وحرمان الاغلبية التي تمثل السكان الاصليين من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية ، بالرغم من شتى القرارات التي أصدرتها هذه المنظمة . واننا لنأمل أن توفق الجهود الحميدة التي تقوم بها كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة في سبيل ايجاد حل سلمي لمشكلتي روديسيا وجنوب افريقيا يحول دون زيادة تدهور الوضع هناك ، ومن ثم انفجاره مما يهدد السلم العالمي .

ان أبشع اشكال الاستعمار في تاريخنا المعاصر هو الاستعمار الاستيطاني الذي يمارسه الكيان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، حيث ينشئ المستوطنات الاسرائيلية تلو المستوطنات ، في محاولة لتفريغ الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من سكانها الاصليين أصحاب الحقوق المشروعة فيها واستبدالهم بالمهاجرين اليها من آفاق الارض . والكيان الصهيوني وهو يعمل في سبيل تغيير المعالم السكانية والجغرافية لهذه الاراضي ، يعيث فسادا في المقدسات الروحية في القدس الشريف التي تحترمها الاديان السماوية والمؤمنون في كل مكان ، وهذه الممارسات الاستعمارية الاستيطانية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في الاراضي المحتلة ، تعتبر دليلا قاطعا على عدم رغبة ذلك الكيان في الانسحاب من تلك الاراضي ، بل والتوسع في الاعتداء عليها باستيطانها وفرض سياسة الامر الواقع فيها . وان هذه الممارسات وما صاحبها ويصاحبها من جرائم ضد الاديان وضد القيم والحقوق الانسانية ، ليست جديدة على المنطقة ، حيث وجدت منذ أن صنع الكيان الصهيوني فيها ، ولكن الجديد في الأمر أن اسرائيل تريد وتعمل على الاحتفاظ بالاراضي المحتلة وتزعم في نفس الوقت انها ترغب في السلام . ان تصرفات اسرائيل العملية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من ناحية ، ومواقفها الدولية تجاه مسيرة السلام في الشرق

الأوسط ، بوضع العراقيل في طريقها من ناحية أخرى ، انما تدل دلالة قاطعة على عدم الرغبة الصادقة في السلام .

وليس جديدا أيضا أن أشير الى أن الاسرة الدولية في اطار المنظمات والهيئات الدولية ، لم يخل قرار لها يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط أو بقضية فلسطين من الاستنكار والتنديد بتصرفات اسرائيل ومواقفها من هذه القضية ومن السلام المنشود من وراء حلها عادلا . ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ما قامت به اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الأساسية من دراسة واعية وموضوعية تستحق كل الشكر والتقدير ، وما قدمته من توصيات تستوجب منا جميعا العناية والتنفيذ . ولكن اسرائيل لاتزال مستمرة في صلفها وتعنتها ، بل انها تتماذى وتعمل في اصرار على أن تصل أية جهود أو مساع من أجل هذا السلام الى طريق مسدود . وان تاريخ اسرائيل في منظمنا هذه الحافل بالاعتصاب واهدار أهداف وميثاق الامم المتحدة ، وضرب عرض الحائط بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، وسفح حقوق الانسان الفلسطيني والعربي في الاراضي المحتلة ، ليقدم تحديا صارخا واستهتارا سافرا لارادة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي والضمير الانساني الحر ، واسرائيل بكل ذلك تضع الجمعية العامة ومجلس الامن من جديد أمام مسؤوليتهما اتجاها مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين ، بل تجاه السلم والامن الدوليين في العالم .

كثير ممن سبقوني عالجوا قضية الانتشار الذري وخطورته والوسائل الكفيلة بتحديدده ، وأود بهذا الصدد أن أشير الى السر المعلن عن انتاج اسرائيل للأسلحة الذرية ، والنتائج الوخيمة المترتبة على ذلك . وهكذا وبجراحة فاضحة توجه اسرائيل جهودها ليس نحو السلم ، وانما لزيادة مخاطر وأهوال ما في حوزتها من أسلحة فتاكة .

وكلنا يذكر قصة القرصنة البحرية التي استولت بها اسرائيل على شحنة من البلوتونيوم كجزء من جهودها في هذا السبيل الأمر الذي نشرت تفاصيله وسائل الاعلام العالمية والبيانات التي أصدرتها بعض الجهات الرسمية المطلعة . ومما يزيد في فداحة الامر هنا طابع اللا مسؤولية الذي يمثل تاريخ اسرائيل الدموي في منطقتنا ، ذلك التاريخ المتسم بالعدوان المستمر . ومن هنا فان المجتمع الدولي ممثلا في الالجهزة الدولية المختصة وفي الدول التي تسعى لتحديد انتشار الاسلحة النووية ، مطالب بأن يتخذ من الاجراءات ما يتلاءم مع أهمية هذا الامر وخطورته .

سيادة الرئيس : ان الشعب الفلسطيني والأمة العربية جمعاء تؤمن بالسلم القائم على العدل ، لانها تؤمن بان السلم الذي لا يبنى على العدل لا يمكن ان يستمر او تكتب له الديمومة . فالأمة العربية وهي تسعى لتحقيق السلم العادل والدائم . . انما تسعى من خلال ذلك الى اقرار الشرعية الدولية بالنسبة لقضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني ومشكلة الشرق الاوسط بصفة عامة . ولقد قدمت الأمة العربية كل ما يمكنها تقديمه في سبيل دفع مسيرة السلم في المنطقة ولم تبخل بمد يدها لكل الجهود المخلصة في سبيل ذلك داخل الامم المتحدة وخارجها . ولكن اسرائيل ، بتصرفاتها الفاشمة داخل الاراضي المحتلة ، واهداف سياستها الصهيونية تجاه شعب فلسطين ، وتجاه الشرعية الدولية ، وتجاه مسيرة السلم انما تقضي على كل تطلع عربي لا مكانية تحقيق السلم ، لان اسرائيل بكل ذلك انما تتحدى السلم والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ، وتدفع بالمنطقة الى مفترق الطرق ، وتبث فيها روح الحرب ، ذلك لان السياسة الصهيونية انما تركز على العدوان لان السلم يضع حدا لمطامعها التوسعية غير المشروعة واستعمارها الاستيطاني الفاشم في المنطقة .

سيادة الرئيس ، لقد آلت الدول العربية على نفسها امام هذه التحديات الاسرائيلية الركوز الى ضبط النفس تفاديا لاهوال الحرب في المنطقة وعلى الصعيد العالمي ، وانصرافا الى تنمية مواردها الاقتصادية والاجتماعية لما فيه خير وتطور شعوبها وجنوحها الى السلم انطلاقا من مبادئها الاسلامية التي تدعو الى السلم . ولكن اخشى ما نخشاه ان ترغم التحديات والافعال الاسرائيلية الأمة العربية على ردود فعل تدافع بها عن نفسها وتحمي حقوقها المشروعة التي لا يمكنها التفريط فيها .

سيادة الرئيس ، ان الامة العربية ازاء تحديات اسرائيل واستمرارها في سياستها العدوانية التوسعية ، لتطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته كاملة لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ارادته ونصرة الشرعية الدولية والحفاظ على السلم ، وان لنا في ميثاق الامم المتحدة من الوسائل ما يضمن اقرار الشرعية والحفاظ على السلم ، كما انه لا بد للدول التي تتمتع بحكم مسؤوليتها بمركز خاص في المجتمع الدولي من الكف عن مد اسرائيل بالطاقات البشرية والدعم العسكري والاقتصادي نظرا لان تاريخ اسرائيل قد اثبت ان مثل هذا الدعم انما يزيد من رغبتها وقدرتها على الاستمرار في عدوانها وفي تحديها لارادة المجتمع الدولي وفي تعنتها ضد الجهود الدولية الهادفة الى السلم .

سيادة الرئيس ، لقد حذرت المملكة العربية السعودية منذ ثلاثين عاما عند ما اقدمت الجمعية العامة للامم المتحدة على تقسيم فلسطين وصنع الكيان الصهيوني على ارضها من مغيبة ذلك العمل على الاستقرار والامن والسلم في منطقة الشرق الاوسط . وها انذا اليوم وبعد مرور ثلاثين عاما على ذلك الحدث اجد نفسي في حاجة الى ان اعيد من على هذا المنبر ما قاله صاحب الجلالة المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود وزير خارجية المملكة العربية السعودية حينذاك عند ما خاطب جمعيتكم الموقرة بقوله :

” تذكروا أنكم في ديباجة الميثاق تعهدتم أمام الله وأمام التاريخ بأنكم ستقفون في وجه كل معتد ، وتبدلون جهودكم لتحقيق السلم العالمي والأمن الدولي . أليس ما يحدث اليوم في فلسطين مثالا للعدوان الفاضح ؟ ان اناسا يريدون منكم ان تهدموا بأيديكم ما بنيتموه بالامس وأن تمزقوا الميثاق اربا لتحقيق اهدافهم . تذكروا ان بين أيديكم يقع تحقيق السلم والامن في الشرق الاوسط وبالمثل فان بين ايديكم تقع اثار النزاعات واراقة الدماء . فبرهنوا ايها السادة ، على انكم مع الحق والعدل . وبرهنوا على أن الحق والعدل وايقاف العدوان أهم من أى شيء آخر” .

السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : يسعد كثيرا وفد تنزانيا أن يراكم ترأسون مداولات الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ونعتبر

أن انتخابكم رئيسا لهذا المنصب الرفيع لهو علامة على الاعتراف بصفيتكم الشخصية ودوركم المرموق في جهود الامم المتحدة نحو تحقيق اهدافها ، واعترافا كذلك بالدور الممتاز الذي يلعبه بلدكم ، يوغوسلافيا في سعي الانسانية عن نظام عالمي أفضل وأكثر عدالة . واننا لعلنا ثقة انكم سوف تقومون بمسؤوليتكم الجسيمة بمهارة وامتياز .

واسمحوا لي أن أشيد بسلفكم سعادة السفير اميراسنغ لقيادته الممتازة للدورة الحادية والثلاثين .

ومما يدعونا الى الارتياح ان ممثلين مرموقين لحركة عدم الانحياز قد شغلا بالتتابع اكبر منصب في جمعيتنا .

ان قبول جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية جيبوتي في الامم المتحدة حدث عظيم في تاريخها . ويأتي انضمامهما في ختام الكفاح الطويل ضد السيطرة الاستعمارية في اقليميهما وقد اهتمت الامم المتحدة لهذا الكفاح اهتماما وثيقا .

ان استقلال جيبوتي وبالتبعية عضويتها في منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، يشكل انتصارا آخر في العملية السريعة لتصفية الاستعمار في افريقيا .

ان وجود جمهورية فييت نام الاشتراكية بيننا يعتبر مصدرا للارتياح الخاص . وكفاح فييت نام الاسطوري ضد السيطرة الاجنبية والعدوان الاستعماري وانتصارها ضد الخلافات الشديدة ، سوف يعتبر فصلا مرموقا وممتازا في كفاح الانسان ضد السيطرة والظلم . وما من شك في ان الكفاح والخبرة الغنية لفيت نام من أجل التحرر الوطني والدفاع عن الحرية ، سوف يكونان مصدرا قويا لمنظمتنا . ويسعد وفد تنزانيا انه قد اشترك في طلب عضوية جيبوتي وجمهورية فييت نام الاشتراكية في الامم المتحدة ، ونتطلع الى عهد من التعاون الوثيق مع وفديهما .

وكان الامين العام في تقريره بشأن اعمال الامم المتحدة خلال العام الماضي صريحا كما كان واقعا ، فالآمال التي يمكن ان يراها عام ١٩٧٧ بالنسبة لسلم دولي سرعان ما تلاشت . ان قائمة المشاكل العالمية هذا العام تشير الى خوف ، بسبب ظهور مشاكل جديدة لا تقل خطورة والحاحا بينما ما تزال المشاكل القديمة تستعصي على الحل .

ان مشاكل الشرق الأوسط والجنوب الأفريقي ، وقبرص ، وكوريا ، بعضها قديم قدم الأمم المتحدة ذاتها ، وهذه المشاكل قد أصبحت جزءاً من حياتنا العادية . ان الآمال المتعلقة بنزع السلاح قد أصبحت بعيدة جداً بسبب التناقض بين الجدل الكلامي ، والمتابعة المحمومة للتفوق النووي . ان هناك الكثيرين الذين يعيشون في فقر مدقع ، في حين أن الأقلية تعيش وتستهلك بترف واضح . اننا نشهد بيئة انسانية متدهورة في البحار ، وعلى اليابسة ، وكل هذه المشاكل تحتاج الى حل ، في حين تنضم مشاكل أخرى .

وسواءً اعترفنا بذلك أم لم نعترف ، فان العالم اليوم تطوقه أشياء خطيرة ، وليس هناك قدر من التصور يكفي لتصوير هذا الوضع الخطير . ان السلوك الذي يظهره الانسان في هذه الحالة من خلال العمل أو عدم العمل ، انما يتحدى الفهم .

ومع ذلك ، فانه في واقع الأمر فليس عدم حل هذه المشاكل هو الشيء المسؤول عن استمرار وجودها ، ولكن الشيء المسؤول يكمن في عدم وجود الارادة اللازمة لحلها ، ومن ثم فان ذلك يعتبر مصدراً للاحباط وأساساً للأمل . مصدراً للاحباط لأن الانسان بعقله أثبت أنه قادر على حل أعقد المشاكل اذا ما قرر أن يفعل ذلك ، وهو أساس للأمل لأننا نريد ، ونستمر في الاعتقاد بأن الانسان سوف يستمر ، وأن غريزته في البقاء سوف تستمر لأن ذلك سوف يمنع من انقراض الانسان .

ان هذا النقص في الارادة يمثل بل ويشكل العقبة الرئيسية أمام انشاء نظام اقتصادي دولي جديد . ان الطريقة التي انتهت بها مؤتمر التعاون الاقتصادي هذا العام في باريس ، وأسلوب التقييم الذي ظهر في الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة ، يوضح ذلك بجملة .

لا يوجد شخص أمين مع نفسه يستطيع أن ينكر أن الوضع الاقتصادي الدولي في حالة أزمة ، كما لا يستطيع أحد أن يدعي أن الأمر لا يتطلب تغييرات واسعة المدى .

ان الاعلان ، وبرنامج العمل اللذين اعتمدتهما الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة في عام ١٩٧٤ كانا أول محاولة جماعية من قبل المجتمع الدولي لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، والدورة الاستثنائية السابعة الخاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي التي أعقبت ذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ وضعت مبادئ توجيهية لمفاوضات تستهدف انشاء مشاركة جديدة فيما بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية ، ومن ثم فان اطار حلول المشاكل التي أمامنا قد وضع بالفعل . ان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وميثاق الحقوق الاقتصادية

للدول وواجباتها ، وقرارات الدورة الاستثنائية السابعة فيما يتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، كلها تشكل أساسا لنوع جديد من العلاقات فيما بين الأمم ، علاقات تقوم على المساواة في السيادة ، والعدالة ، والتكافل المتبادل .

ولذلك فإن الاقتراح في هذه المرحلة أن يكون الحل هو تقديم مزيد من الاحسان - أو ما يسمى جوازا بالمساعدة - الى البلدان النامية ، بأى شكل يعرض به هذا الاقتراح انما يعتبر ببساطة خروجاً عن القضية الرئيسية .

ان الأحداث التي انتهجت مضمون الدورة الاستثنائية السابعة انما تكشف عن الافتقار المستمر للإرادة السياسية ، ولا سيما من قبل بعض البلدان الغربية متقدمة النمو ، أى الافتقار الى الإرادة اللازمة لترجمة هذه القرارات الى اجراءات عملية . وهذا الافتقار في الإرادة هو الذى منع مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للاونكتاد في نيروبي من اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية الخاصة بمديونية البلدان النامية ، والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، والصندوق المشترك . ومؤتمر الاونكتاد للتفاوض بشأن انشاء الصندوق المشترك الذى عقد في جنيف . في آذار/مارس من هذا العام قد انفضى دون أن يتوصل الى اتفاق ، وذلك بسبب الدور السلبي الذى أظهرته بعض البلدان الغربية متقدمة النمو .

ان البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الذى هو أحد الاصلاحات الرئيسية المقترحة فيما يتعلق بالتجارة الدولية للسلع الأساسية ، يسعى الى تحقيق الاستقرار في الأسعار بالنسبة للمواد الخام التي تصدرها البلدان النامية . ومن شأن الاستقرار في الأسعار أن يضمن كذلك أمن الامدادات بالنسبة للبلدان النامية بصفة رئيسية وهو أمر مفيد كذلك لمصلحة المستهلكين . لكن يستغل وينتقد البرنامج باعتباره أنه يتدخل فيما يسمى بقوى السوق ، ولكن هذه البلدان التي تتحدث عن قوى السوق ، والتجارة الحرة ، هي نفسها البلدان التي تحدد معدلات التبادل التجاري ، وتقوم بصفة مستمرة بالتدخل فيما يسمى بقوى السوق بأن تفرغ حواجز تعريفية وغير تعريفية على الواردات من السلع الأساسية الأولية والبضائع المحضرة من البلدان النامية .

وهذه المقاومة نفسها ازاء التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي ، قد سادت مؤتمراً باريس بشأن التعاون الاقتصادي الدولي الذى استمر لأكثر من ١٨ شهراً . وكانت البلدان متقدمة

النمو مهمة بمناقشة كيف يمكن تقديم المعونة الى البلدان النامية الأقل حظا . في حين أن البلدان النامية كانت مهمة بالتغييرات الهيكلية الرئيسية بشأن ازالة الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى وضع البلدان النامية في وضع سيء .

ومن بين الفرص لتصحيح الاختلال الاقتصادي ، تلك المفاوضات المتعلقة بالنظام القانوني الدولي للمحيطات . ان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، يضع العالم أمام اختيار حرج بين أن يديم من جهة نظاما قانونيا يضمن الامتياز للأقلية من جهة ، مع كل النتائج السياسية والاجتماعية التي تترتب بالتأكيد على ذلك . وبين اقامة نظام عادل أكثر تقدمية من جهة أخرى .

ومما يؤسف له أن الذين لديهم الكثير على اليابسة ، يشنون حربا يائسة للحصول على ما في باطن المحيطات ، متجاهلين بذلك كل حقوق ومصالح الفقراء . واذا ما كانت البلدان متقدمة النمو مخلصه فيما تقوله بشأن تحسين مصائر الجماهير في البلدان النامية ، فانه لا بد وأن تنتهز هذه الفرصة ، لوضع الموارد الدولية في قاع البحار تحت اشراف سلطة دولية لمساعدة البلدان النامية . وهذا لا يتطلب أية تضحية . ولسوء الحظ ، فان البلدان متقدمة النمو غير مستعدة للتخلي عن هذه الثروة ، وليست مستعدة لاقتسامها بانصاف ، وهي تريد اضافتها الى ممتلكاتها كما تود احباط كافة جهود المؤتمر بصفة عامة . وفي المفاوضات ، فان تنزانيا سوف تقف الى جانب العدالة ، لأن نجاح ذلك المؤتمر لا يقاس فقط بنتائج الاتفاقية ، ولكن بما ستمثله تلك الاتفاقية .

ان رغبة البلدان النامية هي أن تسير التغييرات الاقتصادية بين البلدان الغنية ، والفقيرة سيرا سليما ، ومن خلال الحوار . وقد اتضح ذلك في المفاوضات الأخيرة ، الا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق الا اذا كانت هناك ارادة سياسية مماثلة من جانب البلدان متقدمة النمو . غير أن معظم البلدان متقدمة النمو لم تكشف بعد عن هذه الارادة . ان البلدان النامية قد أظهرت كثيرا من الصبر في مفاوضاتها مع البلدان متقدمة النمو ، ولكن هذا الصبر ليس غير محدود ، وقد يجيء الوقت الذي يوضع فيه نفس مفهوم التماس التعاون الدولي فيما يتعلق بالاصلاحات الاقتصادية العالية موضع الشك . ان نتائج هذه الحالة قد تكون كبيرة ، ولا بد من مواجهتها .

وكما قال رئيس بلادي في خطاب له عند زيارته للولايات المتحدة :

" ان المواجهة ليست استراتيجية مرغوبة من قبل الضعفاء ، ولكن اذا فشل العقل والعدالة والحوار في أحداث تغييرات دولية لازمة لكسب الحرب ضد الفقر العالمي فان الصراع الاقتصادي لا بد وأن يتبع ذلك ، وقد غذى " جذور الأوبك " عقود شهدت ظلما في تحديد الأسعار من قبل شركات النفط الكبرى " .

ان الاختيار بين الحوار والمواجهة يقع لدى البلدان متقدمة النمو التي تتجاهل مطالب الأغلبية من أعضاء الأسرة الدولية لاحداث تغييرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية ، وكما قال رئيس بلادي في مناسبة أخرى :

" ان الحوار أو المواجهة سوف يتوقف على مدى اعتراف الأغنياء بحق الفقراء فـي الاستقلال الاقتصادي ، ومن ثم البدء في عملية اقامة علاقة جديدة بين الفقراء والأغنياء " .

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح ، فإننا نتفق تماما مع الامين العام حيث يقول ان ما نريده هو أن ما تحقق هو مجرد خطوات نحو نزع السلاح ، ولكن هذه الخطوات في الواقع كما قال ليست خطوات على الاطلاق . اذا كنا جادين فيما يتعلق بنزع السلاح لا بد أن نتقدم نحو ازالة وايقاف أية أسلحة مدمرة أخرى ، الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الجماعي . ان أى عذر لن يؤدي الا الى التماس عذر آخر في الغد في اطار حلقة مفرغة .

ان الجهود الرامية الى تحريك أزمة الشرق الاوسط ، من المرحلة الراهنة من اللاهـرب واللاسـلم ، الى سلم عادل ودائم في المنطقة ما تزال مخيبة للآمال بسبب استمرار عناد اسرائيل . ويتضح ذلك في دعم اسرائيل لمستوطنات غير مشروعة في الاراضي العربية المحتلة ، وبانشائها لمستوطنات جديدة ، وانتهاكها للقانون الدولي ، واستمرار رفضها الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . ان موقف حكومتي قاطع في هذا الشأن . انه لا بد لاسرائيل من أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة نتيجة لحرب ١٩٦٧ . ويجب احترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وهذه متطلبات اساسية لسلم عادل ودائم يضمن استقلال وأمن جميع الدول في المنطقة . ولا يمكن أن يكون هناك حل له مفزاه اذا لم يتم السماح للممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك في عملية التفاوض لحسم النزاع .

ان الاحتلال الفرنسي يستمر في انتهاك وحدة جمهورية جزر القمر وسلامتها الإقليمية . وانه لما يسبب قلقا شديدا لحكومتي ، أن يستمر هذا الموقف رغم قرارات الامم المتحدة ، ورغم جهود منظمة الوحدة الافريقية . اننا نكرر دعوتنا لحكومة فرنسا ، كي تحترم وحدة جزر القمر ، وسلامتها الإقليمية ، وسيادتها .

ان جزيرة قبرص غير المنحازة ، تواصل نضالها من اجل حرية اراضيها وسيادتها ، ضد كثير من الصعاب الداخلية والخارجية . اننا نأمل ان ينتهي تهديداتها ، وأن يوجد الحل الضروري لها . ان قرارات الامم المتحدة بشأن هذه القضية تستصرخنا للتنفيذ .

ان الهدف الشرعي للشعب الكوري ، يواجه باحباط بسبب التدخلات الاجنبية كما يتضح من وجود قوات اجنبية في كوريا الجنوبية . ومثل هذا التدخل ، بالاضافة الى أنه يمثل حجر عثرة في سبيل إعادة توحيد كوريا ، يزيد من حدة التوتر في المنطقة . ولا بد من وضع حد لهذا التدخل .

اسمحوا لي قبل أن انتقل الى مسألة الجنوب الافريقي ، أن أشير بشكل موجز الى حادث
 اخير له أهمية خاصة . انني أشير الى توقيع المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة وبنما بشأن قناة
 بنما . اننا قد أيدنا دائما كفاح الشعب البنمي لاستعادة السيادة على القناة ، واننا نرحب بهذا
 التطور . انه انتصار لشعب بنما . وهو قبل كل شيء انتصار للعدل والمنطق .

ان مسألة السلم والاستقلال لزيمبابوي وناميبيا ، والتمتع بحقوق متساوية في جمهورية افريقيا
 الجنوبية بالنسبة لتنزانيا وافريقيا ككل ، ليس موضوعا منفصلا لمدالات نظرية . انه موضوع يؤثر علينا
 مباشرة كدول حرة ومستقلة ، ويؤثر على حياتنا نفسها ، كما يؤثر على جهودنا في التنمية .

ومنذ أن اجتمعت الجمعية في العام الماضي حدثت تطورات هامة في المنطقة . ان الكفاح
 المسلح قد تكثف في زيمبابوي وناميبيا ، في حين استمر نضال الشعب في جنوب افريقيا . وقد حدث
 تكثيف كذلك ، للتضامن والدعم مع الشعب في افريقيا الجنوبية ، كما دل على ذلك مؤتمر مابوتو الدولي
 لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا ، ومؤتمر لاغوس العالمي لمكافحة الفصل العنصري .

وكانت هناك بعض المبادرات التي اتخذتها البلدان الغربية للتوصل الى حل يتم التفاوض
 بشأنه ، فيما يتعلق بمسألتتي زيمبابوي وناميبيا . وهذه المبادرات قد اتخذت على اعتبار أن الحالة
 الراهنة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وان واضعي المبادرات مستعدون لانهاء الظلم
 الذي يسود في افريقيا الجنوبية .

واذا كانت هذه الفرضية صحيحة ، فاننا نرحب بمثل هذه التحركات . لأنه كان من رأينا
 دائما ، وقلنا بشكل قاطع ان الحالة السائدة في الجنوب الافريقي ، هي نتيجة مباشرة للأعمال التي
 قامت بها الدول الغربية . ولقد تكلمنا في كل محفل بشأن هذا الموضوع . ان هل هناك ما يدعو الى
 الشك في أن كلا من نظام ايان سميث المتمرد في روديسيا ، ونظام الفصل العنصري ، والعنصرية
 لجون فورستر في جنوب افريقيا ، قد أمدا عنادهما وتحديا للرأي العام العالمي ، وبسبب ما لقيه
 هذان النظامان من دعم مباشر وغير مباشر من قبل بعض الدول الغربية ؟ هل ما يشير الجدول ان هذين
 النظامين سوف ينهاران دون هذا الدعم الغربي ؟ ان نظم الاقليات البيضاء في الجنوب الافريقي قد
 استمرت ، ليس بسبب سحر داخلي ، ولكن لأن الدول الغربية قد قدمت دعما سياسيا واقتصاديا
 وعسكريا مباشرا وغير مباشر طوال كل هذه السنوات .

ومن المنطقي أن نفترض أن هذه البلدان الغربية التي تتخذ مبادرات ، سواء في زيمبابوي أو ناميبيا ، مستعدة الآن لمواصلة تحركاتها تجاه نتيجة منطقية ، ألا وهي ، أن تحرم النظم العنصرية هذه من الدعم الأساسي الذي اعتمدت عليه كثيرا في الماضي وما تزال تعتمد عليه . وهذه البلدان لابد أن تستعد لاتخاذ اجراءات يمكن أن تؤدي الى مزيد من الضغط على النظم العنصرية ، وذلك ، بالتنسيق مع المجتمع الدولي في الامم المتحدة وخارجها ، وهذا يتضمن اجراءات فعالة من قبل مجلس الامن . وانما ما كانت هذه الرغبة ليست موجودة حتى الآن ، أى اذا كانت الدول الغربية سوف تستمر في دعم هذه النظم ضد الاجراءات الفعالة التي يتخذها المجتمع الدولي ، فان هذه الدول الغربية سوف تؤدي الى تقويض الثقة فيها . وبهذه الخلفية ننظر تنزانيا الى المقترحات الانجلو امريكية بشأن زيمبابوي ، ومبادرة الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن بشأن ناميبيا .

وفي زيمبابوي ، فان الشعب الافريقي ، قد شن كفاحا مسلحا ضد نظام حكم ايان سميث منذ ١٩٦٥ ، حين أعلن بطريقة غير مشروعة استقلال روديسيا ، وفرض الارهاب والضغط على الافريقيين ولقد فرضت الامم المتحدة من جانبها جزاءات ضد ذلك النظام منذ عام ١٩٦٦ . وقد واجهت هذه الجزاءات انتهاكا من قبل افريقيا الجنوبية ، ومن قبل دول غربية كثيرة . فكثير من البنزين والمنتجات البترولية والبضائع والسلع الاخرى ما يزال يصل الى روديسيا . وبالرغم من كل هذه الصعاب ، فان المكافحين الافريقيين قد استمروا في شن الكفاح المسلح ، وفي تحقيق النصر ، وقد أصبحت المبادرة الآن في يد أولئك المناضلين ، والنصر الكامل مؤكد . ومن ناحيتنا ، فاننا نقدم المساعدة ، وسوف نواصل تقديمها لأولئك الوطنيين والمناضلين من أجل الحرية حتى يستمر نضالهم بفاعلية .

واننا لنرى ان الكفاح المسلح ضروري في حالة ما اذا كان السبيل الاخير لتحقيق هدف الحرية والاستقلال في أى اقليم مستعمر . واننا ندرك تماما تكاليف الكفاح المسلح . ان الوطنيين الذين يكافحون ويموتون ، والبلدان التي تؤيدهم ، لا يريدون الدخول في كفاح مسلح اذا ما أمكن تحقيق الهدف بطرق غير طرق الحرب . ومعروف ان كل الجهود قد فشلت في زيمبابوي لتحقيق حل .

وأخيرا ، فان حكومة المملكة المتحدة ، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد قدّمتا مقترحات
انجلو أمريكية لتحقيق تسوية في زمبابوى على أساس حكم الأغلبية . ويرى وفد تنزانيا ، ان المقترحات
الانجلو أمريكية لا تقدم حلا لمشكلة روديسيا ، ولكنها تمثل أساسا لمزيد من المفاوضات . وبهذا
الفهم ، فاننا نرحب بقرار مجلس الأمن فيما يتعلق بتعيين ممثل الأمين العام .

ومع ذلك ، وحتى تتم وتجرى المفاوضات ويتم الاتفاق حول الاستقلال الحقيقي لزيمبابوي فان الكفاح المسلح فيها والضغط ضد روديسيا من قبل المجتمع الدولي لا بد أن تستمر ، ولا بد لها أن تتكاثف وتكون أكثر فاعلية في التنفيذ وفي التخطيط . وفي هذا الصدد فانه من الضروري أن تضع الأمم المتحدة وسائل معنية لكي تفرض على نظام افريقيا الجنوبية تنفيذ الجزاءات المفروضة ضد روديسيا ، وان هذا العبء يقع على عاتق البلدان الغربية .

وهناك اتجاه مزعج فيما يتعلق بالبلدان الغربية وتلك المعنية بالمبادرات الحالية ، وهذا العنصر يتضح فيما يتعلق بمسألة زيمبابوي ألا وهو انشغال تلك البلدان الغربية الكامل بحقوق الأقلية البيضاء ، فهل نحن في حاجة الى أن نؤكد أن الشيء المهم ليس هو حقوق الأقليات ، ولكنه في انكار حقوق الأغلبية .

ان الحل الحقيقي لمشكلة زيمبابوي لا يكمن في الحفاظ على مصالح الأقلية البيضاء لكنه يتوقف على تحقيق الحرية والاستقلال الحقيقي لكل المواطنين بصرف النظر عن العنصر واللون والعقيدة ، ويجب أن يتساوا في المعاملة كما يتساوون في العمل على تقدم بلادهم ، لأن التهويل والمبالغة في التأكيد على حقوق الأقلية يعني تجاهل الحقيقة في زيمبابوي ، فالمسألة ليست مسألة حقوق الأقلية البيضاء لكنها حقوق كل الزيمبابويين ، لذا لا بد من التوقف عن المبالغة في حقوق - من خرقوا قرارات الأمم المتحدة طوال هذه السنوات ، وحكموا الشعب الافريقي جوراً .

وفيما يتعلق بالحالة في ناميبيا ، فان تنزانيا قد لاحظت باهتمام بالغ مبادرة البلدان الغربية الخمسة في مجلس الأمن لتحقيق حكم الأغلبية في ناميبيا ، ومع ذلك ، فاني أعتقد انه لم يحن الوقت بعد لاصدار حكم موضوعي بشأن هذه المبادرة .

لكن هناك حقائق أساسية لا ينبغي تجاهلها فيما يتعلق بهذا الموضوع ، أولها :
ان ناميبيا أرض تابعة للأمم المتحدة . فبالإضافة الى الاحتلال غير المشروع لذلك الاقليم نجد أن نظام جنوب افريقيا قد زرع في ناميبيا سياسته المقيتة في الفصل العنصري .
ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ، ومجلس ناميبيا قد اتخذوا عدة قرارات تدعو نظام جنوب افريقيا لسحب احتلاله غير المشروع للاقليم ، دون جدوى ، وعلى العكس فان النظام استقدم قوات جديدة لدعم احتلاله للاقليم ، كما كثف قمع واضطهاده للشعب الناميبي ، مما أدى الى تدهور الموقف من سيء الى أسوأ .

كما تم القبض على الكثيرين من أعضاء المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا بعد توجيه اتهامات زائفة اليهم واعتقل آخرون أو زوج بهم في سجون جنوب افريقيا ، وكثيرون يواصلون الفرار من ناميبيا الى البلدان المجاورة التماسا للسلامة .

وما قيل عن روديسيا ، يصدق أيضا على ناميبيا ، لان جنوب افريقيا استطاعت أن تتحدى اجراءات الأمم المتحدة والضغط الدولية بسبب المساندة التي تلقاها من الدول الغربية ، لاسيما الدول الغربية الخمس التي تشغل حاليا بالمبادرات الجارية ، وهذه الدول الخمس بالإضافة الى بلدان أخرى عديدة في المعسكر الغربي مسؤولية ، عما تقدمه من دعم لجنوب افريقيا، مسؤولية عن رفض جنوب افريقيا الامثال لمقررات الأمم المتحدة وقراراتها بشأن ناميبيا ، ومن ثم فان تلك الدول عليها مسؤولية خاصة في أن تجعل جنوب افريقيا ممثلة لمقررات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) بشأن ناميبيا . ولا بد من الامتناع في المستقبل عن تأييد جنوب افريقيا في مجلس الأمن .

وفيما يتعلق بجمهورية جنوب افريقيا نفسها ، فاننا نرى ان الموقف يتغير للأسوأ وليس للأحسن ، فمند حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، عندما ذكر العالم مرة أخرى بمعنى الفصل العنصرى عند حدوث مذابح سويتو ، فان نظام جنوب افريقيا قد ضاعف قبضه الازهاب ويجرى الآن القاء القبض على التلاميذ وعلى اناس أبرياء ، كما يجرى اعتقالهم وقتلهم ، كما قتل ستيف بيكو وآخر وأشهر ضحايا الفصل العنصرى . لكن قصته ليست هي القصة الوحيدة في قصص النضال ضد الفصل العنصرى وضحاياه ، فهناك المئات الذين ماتوا ولن يعرف المجتمع الدولي اسماءهم أو أعدادهم .

وعندما يدين المجتمع الدولي كله الفصل العنصرى ويعتبره جريمة ضد الانسانية ، فاننا نتساءل لماذا تستمر هذه الجريمة ؟ واننا لنجد الاجابة مرة أخرى في أعمال تلك الدول وفي مواقفها ، وبصفة خاصة ، علاقاتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا ، ان هذه البلدان قد أعطت اولوية لمكاسبها في ذلك البلد من استثمارات على حساب أرواح ضحايا الفصل العنصرى .

واسمحوا لي أنؤكد على أن القائمين على ادامة نظام الفصل العنصرى لن يغيروا من مواقفهم أو نظمهم بتطبيق انصاف التدابير ، ولن يغيروا بأية ادانات كلامية لنظامهم من قبل البلدان الغربية ، بل انهم سيتغيرون فقط اذا قطعت البلدان الغربية الرئيسية علاقاتها الاقتصادية

والعسكرية مع النظام في جنوب افريقيا . ان أى تعاون مع ذلك النظام يعني شيئا واحدا ألا وهو تقوية ذلك النظام وتكثيف روح الارهاب ضد الشعب غير الأبيض . وأفضل طريق ينبغي أن تتخذه البلدان الغربية في هذا الصدد هو فرض حظر سلام شامل ومقاطعة اقتصادية على نظام جنوب افريقيا ، وقد حان الوقت منذ فترة طويلة لفرض حظر سلاح الزامي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ان شركاء الرفاهية الاقتصادية في جنوب افريقيا لا ينبغي لهم أن يثوروا غضبا اذا ما وجهت اليهم اتهامات بالنفاق . لانهم يقومون من جهة بادانة الفصل العنصرى ، ومن جهة أخرى يرفضون تأييد اقرار وتنفيذ الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد الفصل العنصرى من جانب المجتمع الدولي .

ان كل دورة من دورات الجمعية العامة توضح أن هناك وقتا قد ضاع في الدراسة وفي السيطرة على عدة اتجاهات خطيرة في العالم . لكنها تعني أيضا فرصة جديدة لتقوية قرارنا . فشعبنا يريد السلم ، والرفاهية والأمن . هذه الأمنى هي جوهر ميثاق منظمتنا ، وشعبنا يتطلع الى الأمن المتحدة لتحقيق هذه الأمنى .

ان لدينا الوسائل والقدرة اللازمة لحل مسائل السلم ، والرفاهية والأمن . وكل ما هو مطلوب منا هو أن نستجمع الإرادة لمواجهة هذه المشاكل . ونستلهم الشجاعة للمثابرة للسير على الطريق ، ونزيد من مرونتنا للتواءم مع وجهات النظر المتغيرة ، وأمام كل منا كزعما وبلدان ، يوجد تحدى المشاكل وشرف الاشتراك في حلها ، والقوة المشيرة للكفاح ، وأمل التعاون ، وسلامة النجاح . وانني أتعهد وأقول أن وفدا ملتزم التزاما — راسخا بقضية زيادة دعم اسرة الأمم المتحدة على هذا الكوكب الذى نعيش عليه .

السيد كارفاجال (شيلي) (الكلمة بالأسبانية) : انه لمن دواعي سرورى أن أقدم للسيد/لا زار موجسوف بالتهنئة لانتخابه رئيسا للدورة العادية الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وانني مقتنع تماما بأن تحقيق واجباتكم سيتميز بالمهارة التي تميزت بها حياتكم الدبلوماسية .

كما أود كذلك أن أعبر لسلفكم المرموق السيد / هاميلتون شيرلي أميراسنخ سفير سري لانكا ومبعوثها الدائم لدى الأمم المتحدة ، ورئيس المؤتمر الثالث لقانون البحار ، عن امتناننا له لأنه استطاع أن يقود باقتدار وحكمة أعمال الدورة الأخيرة للمؤتمر المذكور .

ان شيلي لترحب ترحيبا حارا بالدول الجديدة التي أصبحت أعضاء في مظمتنا العالمية،
 اتساقا مع روح العالمية التي هي مبرر قيام هذه المنظمة .
 واننا نثق في أنه في المستقبل القريب سوف نتمكن من تطوير روح العلاقات الدولية ، حتى
 يمكن ان يقوم نظام علاقات أعدل بين الدول . واننا نجد ثقتنا بهذه المنظمة التي تشكل الجهد
 الجاد من أجل إقامة حياة يسودها العدل والسلام .
 ونحن نعتقد انه لا بد ان نعبر أمام هذا المحفل الدولي عن ايماننا بالمبادئ الدولية
 التي تحكم السياسة الخارجية لشيلي ، والتي سوف نحترمها دائما باخلاص وصدق .
 ان حكومتنا قد أكدت على المستوى العالمي ، تأييدها للمبادئ المسيحية الغربية . ولقد
 أكدنا احترامنا للمعاهدات والالتزامات الدولية الاخرى التي تم التعاقد عليها قانونا ، والتي
 تشكل أساس أي نظام عالمي للسلام والامن الدوليين . ان حكومتي قد عبرت عن اخلاصها لمبادئ
 وأهداف هذه المنظمة الدولية التي يعد ميثاقها بمثابة الوثيقة القانونية الاساسية التي تحكم
 علاقاتنا الخارجية .

وكما عرض ذلك السيد رئيس الجمهورية ، فان دولة شيلي تسير صوب الاخذ بنظام ديموقراطي
 سمته الاساسية التوازن بين الحقوق والواجبات وبين السلطة والمسؤوليات . وهذه العملية ،
 التي ينبغي أن تقودنا الى النظام السياسي والمؤسس الجديد ، لها ثلاثة مراحل : المرحلة
 الاولى هي مرحلة النفاذه ، ثم مرحلة الانتقال ، وأخيرا مرحلة العودة الكاملة الى الحياة الطبيعية
 وبمجرد استكمال المرحلة الثانية ، تكون الديموقراطية قد اقيمت بالكامل في شيلي مما يتسق مع
 تقاليدنا التاريخية ومع قيمها ومع احترام كافة حقوق الفرد فيها . وفي هذه الديموقراطية فان الرئيس
 والبرلمان ، سوف يتم انتخابهما عن طريق الاقتراع العام . ولن يكون هذا المنهج مفروضا علينا
 من الخارج ، ولكنه سوف يكون تعبيراً عن سياستنا الداخلية وعن ممارستنا . ان اسلوب العودة
 الى الحياة الديموقراطية ، يتسق تماما مع الاهداف الواردة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
 للبلاد ، وهي الخطة التي تحاول بلادى تطبيقها تماما .
 ومن المعترف به بصورة واسعة ، أن اساس اقتصادنا هو اساس متين الآن ، نظرا لانه يقوم
 على سياسة اقتصادية رشيدة ومتناسقة لم تغير اتجاهها طيلة فترة هذه الحكومة .

ان الاساس الفلسفي لهذه السياسة ، هو أن التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تكون غاية في حد ذاتها ، فليس هناك فائدة من زيادة الثروات اذا لم يكن هذا التراكم الاقتصادي يشمل في زيادة رفاهية السكان سواء كان ذلك على المستوى المادي ، أو على المستوى الروحي والادبي والمعنوي .

ومن الطبيعي ، أن التضحيات التي مررنا بها كانت جسيمة ، ولكن التقدم الذي احرزناه بالنسبة الى حل المشكلة الاقتصادية والاجتماعية كان جوهريا . ففي خلال الستة الشهور الاولى من هذا العام ، فان اساليب تنشيط اقتصادنا قد تمت بصورة تبعث على الرضا وبخطوات سريعة . وأود هنا ان أشير الى أن الموقف يبعث على التشجيع حقا .

وفي نهاية هذا العام ، فانه يحدونا الأمل في أن نتوصل الى زيادة ناتجنا الوطني بنسبة ٨ في المائة ، من اجمالي هذا الناتج ، وسوف نقلل من التضخم بنسبة الثلث مما كان عليه في عام ١٩٧٦ ، كما ان الدخل الحقيقي سيزداد بنسبة ٢٥ في المائة وسوف تنقص البطالة الى معدل النصف بالنسبة للعام الماضي . ان الادارة الماهرة لسياستنا الاقتصادية قد مكنت شيلي من أن تتمتع بالاحترام لدى كافة المؤسسات المالية الدولية . وان بلادى لتتطلع الى المستقبل بأمل وتفاؤل .

ان هذه النتائج الايجابية ، قد امكن التوصل اليها دون ما تضحيات كبيرة بالنسبة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما توزيع الثروات التي توجه نحو انشاء صناعات جديدة ، والتي يمكن ان تعمل بصورة عالية الكفاءة . وهذا يرجع الى حرصنا على التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية . وانطلاقا من هذه المسلمات الاساسية فان التوصل الى تنمية اقتصادية سريعة وتنمية اجتماعية ، يعد انعكاسا للفلسفة العميقة التي ينبغي أن يؤمن بها كل فرد ، لا سيما ان هذا الفرد هو الذي تعود عليه النتائج التي تعمل الدولة على انجازها . ونحن ندرك أن السياسة الاجتماعية تشكل الاولوية الاساسية بالنسبة لتطلعاتنا الاقتصادية وفي اطار السياسة الاجتماعية لابد من الاشارة الى بعض التدابير التي اتخذت - والى بعض التدابير التي لازالت قيد البحث - وهي جديدة بالاشارة اليها هنا ، وبصفة خاصة ونحن نتكلم عن سياستنا

الاجتماعية وهي : الوضع الاجتماعي لمشروعات الأعمال ، واصلاحات التأمين الاجتماعي ، والمساواة في المنح العائلية ، وزيادة النفقات للاغراض الاجتماعية الى ١٨ ٥ في المائة في الميزانية الحالية بعد ان كانت ٢٧ في المائة من الميزانية العامة لسنة ١٩٧٣ .

ان سياستنا الخارجية تقوم على اساس التعاون الوثيق مع الامريكيتين ، وان الفلسفة التاريخية التي تمثلت في قيام علاقات وثيقة بين شيلي وبين جيرانها تسير في طريقها من أجل الانماء والسلام . ان هذا التقدم الذي احرز يعد مشجعاً ويجعلنا نأمل في أن شيلي والبلدان الاخرى في المنطقة سوف تواصل المسيرة في ذات الطريق الذي رسمته ، وان امريكا اللاتينية ينبغي أن ترسم لنفسها شخصية اقليمية يمكن ان تعبر عن مفاهيمها في هذا العالم المضطرب . ويجدر بنا أن نلعب دوراً أكثر نشاطاً من أجل حل المشكلات الكبرى التي تواجه السياسة العالمية . تلك هي رغبة شيلي ، وان شيلي لتعرف جيداً انها تعبر عن الرغبة الكامنة في قلب الرجل الأمريكي الذي يريد ان يصل الى المجال العالمي بنضوج واقتدار .

ان حكومة شيلي لن تدخر اى جهد من أجل تنشيط المفاوضات الدبلوماسية الرامية الى اعطاء جمهورية بوليفيا حزاماً ساحلياً على المحيط الهادى ، وكذلك اقليم سياديا . ومن هذا المنطلق ، فاننا مازلنا نبقى على عرضنا الذى تم قبوله في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وهو معروف من قبل المجتمع الدولي . وما زلنا نوالي تلك الجهود الرامية الى ايجاد الطرق التي تمكن من التوصل بهذه المفاوضات الى نتائج موفقة .

فيما يتعلق بالعلاقات مع بيرو ، فاننا نقيم معها حوارا مستمرا حول الموضوعات ذات الالهمية المشتركة مما يؤدي الى تفاهم مثمر ، ويعتبر دليلا على العلاقات الطيبة التي نقيمها مع هذا البلد وفيما يتعلق بعلاقاتنا مع الأرجنتين ، فان شيلي تؤكد من جديد تأييدها الدائم لتدابير الحلول السلمية للمخلافات الدولية واننا نذكر بموافقتنا الكلية على القرارات التي تم اعتمادها من بعض الاجهزة .

وفي هذا السياق ، فان حكومة بلادي تود أن تؤكد امام هذا المحفل الدولي على الحكم الذي صدر من المحكمة الانجليزية - بناء على تحكيم - في ١٨ من ابريل من هذا العام ، والذي وضع نهاية لخلافنا مع الأرجنتين بشأن الحدود الجنوبية لبلادنا ، ذلك الخلاف الذي ظل لوقت طويل . وانه لفخر كبير ان تقدم بلادي للرأي العام العالمي هذا المثل لتطبيق مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية بين الامم ، وتعلق انها سوف تحترم تماما الاحكام الواردة بهذا الحكم . وبالنسبة لموضوع بلاد الانتيل ، فان وفد بلادي يعرب عن اغتباطه ان يلاحظ ان بلاد الانتيل قد انضمت الى المجتمع الامريكي ، ولقد اضافت اليه ثراء وقيمة ثقافية واقتصادية غنية ومختلفة يمكنها أن تقدم اسهاما كبيرا بالنسبة للمهمة التي تتمثل في ايجاد حل لمشكلاتنا المشتركة وترغب شيلي في ان تقيم علاقات طيبة مع هذه البلدان التي - مع احتفاظ كل منها بهويتها - تحاول ان تضافر جهودها مع غيرها من اجل بلوغ عايات مشتركة .

وفيما يتعلق بعلاقاتنا مع بنما ، فقد قبل رئيس جمهورية شيلي الدعوة التي وجهها اليه رئيسا الولايات المتحدة الامريكية ونما لحضور حفل التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بقناة بنما والذي عقد بمقر منظمة الدول الامريكية بواشنطن بتاريخ ٧ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٧٧ . وتمشيا مع الموقف السابق فان رئيسنا قد وقع مع الاعلان الذي يشير الى رضى الدول الامريكية لقيام رئيسي الولايات المتحدة الامريكية ونما بتوقيع معاهدة ١٩٧٧ بشأن قناة بنما ، والمعاهدة الخاصة بالحياد الدائم لقناة بنما وطريقة ادارتها . وشأننا في ذلك شأن جميع الدول الواقعة في الساحل الغربي للقارة الامريكية ، فاننا نهتم اهتماما خاصا بأمن هذا المجرى المائي وكفاية ادارته ، وتحصيل رسوم عادلة عن البضائع التي تمر عبره والتي تمثل جزءا هاما من تجارتنا مع الولايات المتحدة واوروبا .

وبالنسبة لبيليز ، فان شيلي تتابع عن قرب المفاوضات الحالية بين غواتيمالا والمملكة المتحدة بشأن بيليز ، ويحدونا الامل في ان تنجح المفاوضات في ايجاد صيغة مرضية للطرفين توفق بين مصالح السكان وحقوق غواتيمالا المؤكدة في المنطقة .

وبالنسبة لكوريا ، فان شيلي - تمشيا مع تقاليدنا المحبة للسلام ومطالبتها المستمرة لسيادة القانون والاخذ باتفاق الرأي في العلاقات الدولية - تنظر بعين القلق الى وجود موقف غير طبيعي في مناطق شتى ، وتأمل حكومتها ان يتم ايجاد حل سلمي للمشكلات السائدة في شبه جزيرة كوريا في اطار جو من السلام والشرعية والوثام ، وقد تكون احدى الخطوات الهامة لبلوغ هذا الهدف هو قبول كلا الطرفين المعنيين بالنزاع في هذه المنظمة العالمية .

ان الموقف في الشرق الاوسط له اهتمام خاص بالنسبة لنا ، ليس فقط لانه يهدد السلم في تلك المنطقة ، ولكنه طبقا للاوضاع التي خلقتها القوى الكبرى يهدد سلم العالم كله . واذا ما تفجرت حرب جديدة في المنطقة ، فانه سيكون من الصعب جدا احتواؤها . وفي مناسبات عديدة سابقة فقد اعرينا عن وجهات نظر حكومتنا في هذه المسألة .

ومن وجهة نظرنا ، فان من الامور الاساسية ان تسحب اسرائيل قواتها من الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة المقبولة في الحدود . ومن الضروري ايضا الاعتراف بحق كل دول المنطقة - وبالتالي اسرائيل - للعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . كذلك ، يجب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في ان يكون له وطن . وعلى اساس هذه الشروط المتساوية المقبولة كجزء من كل ، سوف يكون من الممكن التوصل الى السلام الذي تتطلع اليه شعوب المنطقة . لهذا السبب فاننا نشهد بقلق الاعمال غير المشروعة التي تتم من جانب واحد في الاراضي المحتلة .

ويحدونا عظيم الامل ان يعقد مؤتمر جنيف للسلام وان يحقق نجاحا كاملا . وينبغي ان يمثل الشعب الفلسطيني تمثيلا شرعيا في هذا المؤتمر حيث ان مصالحه هي الموضوع الرئيسي للمناقشات ،

وبالنسبة لافريقيا ، فقد اعلنت حكومة شيلي اكثر من مرة انها تهتم اهتماما كبيرا بقيام علاقات وثيقة مع الدول الافريقية اعترافا منها بالوشائج الكثيرة التي تربط بين شعوبنا ، والحقيقة

أن هناك اسبابا كثيرة لشعورنا بالقرب من بلدان افريقيا ، ومن هذه الاسباب وضع بلادنا باعتبارها بلدا نامية ومنتجة للمواد الأولية ، وتشابه مناهجنا الفكرية في قضايا مثل حق تقرير المصير ومساواة البشر والحرية بكل ما تعنيه هذه الكلمة .

ومنذ استقلال دول افريقيا آزرتها شيلي وظاهرتها في مختلف مراحل نضالها من اجل استرداد حقوقها المشروعة . ولدى مولد منظمة الوحدة الافريقية في بداية العقد الاخير قد مت لها بلادنا يد العون . ويمكن ان نقول نفس الشيء عن لجنة الامم المتحدة لتصفية الاستعمار التي شاركت فيها شيلي بنشاط وحيث قدمت اسهامها في قضية الحرية والعدالة . ويحدونا الامل في التوصل الى حل للموقف العصيب السائد في روديسيا يؤمن وصول الاغلبية تدريجيا بالى السلطة ، ودون صعوبات اقتصادية .

ان شيلي تعلق عن تأييدها لشعب ناميبيا في نضاله العادل من اجل استرداد حقوقه المشروعة وحكمه لأراضيه وذلك من خلال مرحلة انتقال يسودها السلام . اننا نعاود تأكيدنا لرفض كافة اشكال العنصرية والتفرقة العنصرية . لقد انتهت الدورة السادسة لمؤتمر قانون البحار مؤخرا وقد تم احراز تقدم ملحوظ في الاعمال التي بدأ في كاراكاس سنة ١٩٧٤ والتي شاركت فيها بلادى بنشاط .

وقد لاحظنا باهتمام ان المجتمع الدولي قد وافق على مبدأ المنطقة الاقتصادية التي تصل الى ٢٠٠ ميل في العرض ، وهذا هو ما عرضته بلادي منذ ٣٠ عاما مضت ، ثم عرضته بعد ذلك مع بيرو واكوادور منذ خمسة وعشرين عاما مضت ، وذلك في بيان سنتياغو المعروف حول المنطقة البحرية بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٥٢ .

وفي مجال التعاون الدولي ، أستطيع أن أذكر كمثل ايجابي اتفاقية انتاركتيك التي وقعت في واشنطن عام ١٩٥٩ والأمم التي اشتركت في هذه الاتفاقية ، أعلنت أن منطقة انتاركتيك منطقة سلام وخالية من الاسلحة النووية تخصص للبحث العلمي ، وبفضل هذه الاتفاقية استطعنا أن نحافظ على قارتنا كمنطقة خالية من الاسلحة النووية .

ان بلادي التي تمتد سيادتها الى منطقة انتاركتيك بين خط طول ٥٣ وخط عرض ٩٠ وتعتمد على أسس تاريخية لا تقبل النقاش تؤكد من جديد عزمها على مواصلة الكفاح من أجل الحفاظ على منطقة انتاركتيك من التلوث والحيلولة دون حدوث أى تغيير على نظامها البيئي .
وبالنسبة للمؤسسات المالية الدولية ، ومنذ عقد الجمعية العامة الأخيرة للأمم المتحدة تم بذل العديد من الجهود التي ترمي الى ادخال الاعتبارات السياسية في المؤسسات المالية الدولية والاقليمية .

نحن لا نستطيع ان نوافق بأى حال من الاحوال ان نبتعد عن الاهداف التي انشئت من اجلها هذه المؤسسات والمنظمات الدولية . لأننا اذا ما تصرفنا بصورة أخرى فاننا سوف نحول هذه المنظمات المتخصصة الى ساحات سياسية ونجعلها بالتالي عاجزة عن أداء عملها .

ان الجمعية العامة الأخيرة لمنظمة الدول الأمريكية قد حددت موقفها في هذا الصدد وقد أعلنت ان هذه الوكالات المتخصصة ينبغي أن تتصرف وفقا لنظمها الأساسية ووفقا للمعايير الموضوعية التي نعتز بها . ونحن نعاود تأكيدنا من جديد وبقوة بأن هذا البيان الصادر عن منظمة الدول الأمريكية يشكل اسهاما في قضية السلم والتنمية الدوليين .

أما فيما يتصل بقضية الانفراج فان حكومة شيلي تؤيد سياسة الانفراج لأنها تعتقد أن هذه السياسة يمكن ان تخفف من النزاعات والتوترات الدولية ، وانما ما طبقت على نطاق أوسع فانها قد تسهم في حل النزاعات والمخاطر الدولية .

ومع ذلك ، فان انطباعنا هو ان سياسة الانفراج لكي تكون فعالة ينبغي أن يمتد نطاقها ليشمل كافة الدول . حيث ان الاساس في هذه السياسة هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وهذا يتمشى مع كل الأمانى التي تساور ضمير البشرية .

وبالنسبة لحقوق الانسان والارهاب فقد أكدنا خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية التي عقدت في غرينادا ، مع بلدان أخرى قلقنا الشديد من أجل حقوق الانسان . وهي شواغل تشعر بها الدول الأمريكية والدول الأخرى في هذه المنظمة العالمية . واذ ما حللنا الاسباب وراء تقييد بعض الحقوق في بعض البلدان ، فانه ينبغي علينا أن ندرك ان السبب الرئيسي لذلك هو العمل التخريبي المخطط والأنشطة الارهابية التي تعاني منها بعض مناطق ومدن أمريكا . والحقيقة هي أنه ليس الفقراء او المظلومون هم الذين يتسببون في أعمال الارهاب ولكنهم أفراد قد منوا بالفشل الذريع وفقدوا أية فرصة لأن يعيشوا حياة سليمة ، هم الذين يقومون بمثل هذه الاعمال بعد ان يتلقوا في مقابلها اموالاً من الخارج .

ان الارهاب الذى يشغلنا هو الارهاب القائم على الايديولوجية السياسية والذى يقوم على أساس تخريب سياسي مخطط وليس اعمال العنف التي تقع في حالات فردية معزولة ، طالما حدثت في العالم .

نحن نرى انه من الضروري للمنظمات الدولية المختصة عندما تبحث موقف حقوق الانسان فى بلد ما أن تهتم بالتحقق من أن التخريب الدولي يشكل السبب الكامن وراء حمل هذه البلدان على تقييد بعض الحقوق . ومن الضروري أن تتوفر الشجاعة لتبيان هذه الأسباب من أجل القضاء على التخريب وغيره من الاعمال الأخرى . وأن حرص هذه المنظمات الدولية على العدالة والموضوعية يقتضي منها أن تصدر حكمها بادانة هذه الاعمال والمطالبة بالقضاء على اعمال التخريب والارهاب باعتبارهما من عوامل تقييد حقوق الانسان .

ان الامم المتحدة ، التي انشئت من أجل السلم والامن والاخاء بين الامم ، لا يمكن أن تظل صامته امام هذا الموقف الفوضوى الذى اصبح عاما . وان تبقى الامم المتحدة سلبية يعنى انها تتخذ موقفا يتسم بالتواطؤ مع أولئك الذين يقومون بمثل هذه الاعمال التخريبية .

وفي مجال حقوق الانسان بصفة خاصة ، فان اى تحقيق يتصل بالانتهاكات التي تعزى الى

أى مجتمع دولي أو الى دولة ما ينبغي أن يكون موضع تحقيق حول الوقائع المتصلة به ، ويبدو من الواضح أن الانصاف الطبيعي يقتضي ضرورة تطبيق القانون في مثل هذه الحالات وعلى مثل هذه الاوضاع. ومعنى ذلك أنه لا بد أن يكون هناك جهاز قانوني مستقل عن السلطات السياسية ، ويكون له اختصاص عالمي ، وتكون له اجراءات محددة ، ويكون متسا بالنزاهة في التحقيق الدولي من أجل البت في مثل هذه النزاعات ، والتحقيق في مثل هذه القضايا .

وفي الموقف الدولي الحالي ، يمكننا أن نشير الى هيئتين ناجحتين موجودتين في هذا الصدد هما المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك اتفاقية كوستاريكا التي يجرى التصديق عليها في الوقت الراهن .

وفي الأمم المتحدة فان الاعلان العالمي لحقوق الانسان هو بمثابة قانون عظيم ، لم يجر تطبيقه على النحو المطلوب .

وفي ضوء كل هذه الأسباب ، فان شيلي قدمت في الدورة الثلاثين للجمعية العامة مشروعا يقضي بوضع نظام لصون التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية حتى يمكن لأى اجراء يتخذ في هذه المنظمة أن يكون عالميا وأن يطبق على كافة الدول .

وبرغم دفاعنا عن حقوق الانسان فان شيلي تتعرض لهجوم كبير في هذا الصدد .

ان بعض القادة السياسيين يمشون وقتهم في اداة شيلي واقتراح اجراءات ضدها . الا أن بلدى ، اتساقا مع تقاليد وطابعه الفريد ، تعززه وتقوى من عضده مواقف اعدائه ، وهو الآن وأكثر من أى وقت مضى يتجه صوب المستقبل بعقيدة وايمان متجددين .

الا أن هناك قادة آخرين من ذوى الاتجاهات والافكار الخريبة ، التي تختلف والأسلوب الايدولوجي المتبع الآن في شيلي ، أتاحت لهم الفرصة لزيارة شيلي بحرية ، وقد يشاهدوا بأنفسهم زيف الصورة التي يحاول بعض الناس أن ينقلوها عن شيلي الى الرأى العام العالمي . ويتم تنفيذ ذلك أساسا عن طريق بعض القطاعات المهمة .

اننا نجد استعدادنا أمام هذا المحفل الدولي لاستقبال ممثلين عن كل البلاد الصديقة كي يحضروا ويشاهدوا بأعينهم كيف تسير الحياة في شيلي ، من خلال الاطفال ، في سلام من أجل تحقيق أهدافها الوطنية .

ان شيلي تعترف بالولاية الدولية فيما يتعلق بحقوق الانسان الاساسية ، كما انها تؤكد مع أفضل القضاة ، انه فيما يتعلق بتطبيق وتفسير ممارسة كل شعب لحقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية ، فان الولاية الداخلية يجب أن تسود . ان حقوق الانسان ، وحقوق المجتمع الوطني ، وحقوق المجتمع الدولي ، يجب أن تتسق والقانون الدولي المستوحى من القانون الطبيعي . ان العلاقة المتداخلة بين هذه الحقوق ووجوب احترامها في المجال السياسي ، من الأمور التي لا مندوحة عنها للبقاء البشرى ، ولأفضل صيغة عرفها المجتمع الدولي ، واعني بها الأمم المتحدة .

السيد فوردى (بربادوس) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد بربادوس أن يعرب

لكم - سيدى الرئيس - عن تهنئته على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة .

ان انتخابكم لا يعتبر فقط تقديرا لشخصكم ، وانما يعتبر احتراماً وتقديراً لمكانة بلادكم . ان الدور الذى لعبته بلادكم خلال العشرين عاما الاخيرة ، وتأثيرها الموضوعي الوسيط في الشؤون الدولية ، كان موضع كل تقدير . ان أعضاء هذه الجمعية العامة يتوقعون ، ان الحكمة التي اتسمت بها نشاطات بلادكم ، ستنعكس في قدراتكم على رئاسة هذه الدورة أيضا .

كما يود وفد بلادى أن يسجل هنا تهنئته للسيد الامين العام كورت فالدهايم ، بمناسبة تجديد مدة خدمته . ان استعداده لتجديد هذه المدة ، هو دليل على شجاعته ، ولكن قرارنا باعادة انتخابه هو دليل واضح على تقديرنا العالي له .

ان تقدير الامين العام قد أبرز ، مرة أخرى ، القضايا الاساسية التي واجهت هذه المنظمة خلال العام المنصرم ، ان الكثير من هذه القضايا قد ظل دون حل لوقت طويل ، وقليل منها جديد علينا ، ولكن بعضها قد ظهر في صورة جديدة . ان كل قضية من تلك القضايا تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للحفاظ على الامن والنظام الدوليين . ومن أبرز هذه القضايا استمرار فشل دول العالم ، في مواجهة التحدي الذي يكمن في اقامة نظام اقتصادى عادل ، والتوزيع العادل لموارد العالم بين مختلف الشعوب .

ان مصدر الاهتمام الرئيسي للشعوب الفقيرة في العالم النامي ، مايزال هو فشل المجتمع الدولي في الاجابة على هذه المشاكل الملحة للمرضى والغذاء والمأوى والمياه والتعليم والصحة . وباختصار الاحتياجات الاساسية للانسان . ان الواجب الاساسي لهذه الجمعية العامة مايزال هو تشجيع تحقيق مستويات أعلى من المعيشة ، وتحقيق العمالة الكاملة ، وتحسين ظروف التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان حكومة بلادي ، لذلك ، تشعر بخيبة الأمل والقلق التي تنعكس في ملاحظات الامين العام في تقريره ازاء الافتقار الى تحقيق تقدم ملموس نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ان المؤتمر الاخير الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي لم يحقق الكثير من أجل احداث تغييرات هيكلية حقيقية ومؤثرة ، تحسن من معدل اصلاح النظام الاقتصادي العالمي أو ايجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالبطالة والتضخم ، وعجز موازين المدفوعات الذي مايزال يشكل خطرا يواجهه الدول ، وبخاصة الدول النامية غير المنتجة للبترول .

وبالنسبة للملايين الذين يعيشون في الدول النامية والدول التي تخلو نسبيا من الموارد ، فان التعاون الاقتصادي على النطاق الدولي يتطلب اتخاذ جهود وخطوات في هذا السبيل . اننا ملتزمون بتحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي ، ولكننا لا نستطيع أن نفعل حاجة بعض الدول الى المساعدة . ولهذا السبب فان بربادوس ، مثل غيرها من الدول النامية في العالم ، ستستمر في تعليق آمالها على الحركة التي تدعو الى التعاون الاقتصادي الدولي واقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وتود حكومة بلادي أن توصي هذه الجمعية العامة خيرا بالحلول المشار اليها في تقرير " ماك انتير " بعنوان " من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد " الذي أعدته مجموعة الخبراء التابعة للكونمولث والذي

يعتبر احدى وثائق هذه المنظمة . ان هذا التقرير ، يعكس الحقائق التي تدعو الى القلق بشأن ظروف المعيشة غير المتكافئة ، القائمة في الدول النامية والدول المتقدمة ، ويشير الى فشل وعجز الدول النامية بصفة عامة في الاستجابة الى الاحتياجات الاساسية التي تواجه الاغلبية الساحقة من سكانها ، الى جانب مشاكل أخرى تواجهها .

ان ايجاد حل لهذه المشاكل ، لا يكمن في الشعور الملح لاتخاذ سياسات تستهدف حماية تلك الدول ، وهي السياسات التي تنتهجها الدول المتقدمة صناعيا . وبدلا من ذلك فان هناك حاجة ملحة الى اتباع أسلوب جديد بالنسبة للترتيبات الخاصة بالسلع ، وذلك بتحقيق استتباب الاسعار بالنسبة لمنتجات السلع الاساسية . لذلك فان الاسراع باقامة صندوق مشترك يبلغ حوالي ٦ بلايين دولار ، هو أمر ضروري ملح ، وفقا لما اقترحه مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد) كذلك يجب اتخاذ اجراءات من شأنها توسيع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) للتعجيل بالتنمية الزراعية والريفية . كما يجب أن تكون هناك أيضا ، جهود منسقة من اجل التنمية والتعاون الصناعيين بين البلاد الصناعية وبين البلاد غير الصناعية .

ان مسألة الطاقة ، التي كانت تعد مسألة بالغة الأهمية في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في باريس ، مازال مسألة أساسية وملحة من أجل إعادة تشكيل اقتصاداتها الدول النامية ، والنظام الاقتصادي العالمي . وتدرك حكومة بربادوس ان المصادر القابلة للنفاد ، التي توفر الطاقة الكامنة في البترول ، والغاز تستنفذ سريعا بسبب المتطلبات الزائدة التي تواجه كميات الطاقة المتوفرة . ولذلك ، فلمصلحة جميع شعوب الدول النامية ، يجب ان نسعى الى استغلال والتوسع في امكانيات توفير موارد جديدة للطاقة . ومن الضروري ، وضع البرامج الخاصة بنقل وتحويل التكنولوجيا الى البلدان النامية ، كما يجب ان تتخذ المبادرات ، على الفور ، للشروع في تنفيذ هذه البرامج . وينبغي على منظمة الامم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ان تلعب دورا حاسما في وضع مثل هذه البرامج التي تضمن تدفق الموارد لأغراض الاستثمار من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ، على نطاق شامل . وتمكن البلدان النامية التي تعاني نقصا في النفط من استحداث امدادات جديدة للطاقة . من النتائج المباشرة لأزمة الطاقة التي تواجه العالم ، الزيادة الملحوظة في مديونية البلدان النامية . ان هذه البلدان تواجه احباطا في جهودها الرامية الى تنمية اقتصاداتها ، لأنه يتعين عليها ان تواجه الديون المتضخمة في الأسواق الدولية . ووجود مثل هذه المديونية المزمنة ، يدل على ان هناك شيئا خاطئا في الهيكل كله الخاص بالاقتصاد العالمي ، ونظام التجارة الدولية . ومن المؤسف ان شيئا لم يتحقق من التقدم الملموس ، بالنسبة لبرنامج شامل لمساعدة البلدان النامية ، في التغلب على هذا العبء ، الذي يثقل كاهلها ، والذي يكمن في مديونيتها أو في مجال تنفيذ برامج التنمية .

ان الدورة الاستثنائية السابعة للامم المتحدة في ١٩٧٥ ، وافقت على ان معدل المساعدة الذي يوجه الى التنمية ، يجب ان يؤدي الى تحويل المساعدات بما يعادل ٧٠ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي . وبين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ فان نفقات المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي الى البلدان النامية ، والمنظمات المتعددة الأطراف وصافي استهلاك الديون كل ذلك قد ازداد زيادة طفيفة من ١١٣ بليون دولار الى ١٣٦ بليون دولار ، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ . وفيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ كانت الزيادة طفيفة . وبعبارة أخرى ، ربما تكون قد انخفضت من حيث صافي حجم المساعدات .

وإذا كنا نريد ادخال تغيير على مشكلة المديونية العالمية ، وتقديم المساعدة للدول التي تواجه هذا العبء ، فإن علينا ان نسمى الى تنفيذ الشروط التي تم التوصل اليها بالنسبة الى تقديم المعونة من أجل التنمية ، الى البلدان النامية .

ان سجل البلدان المتقدمة النمو في تقديم مساعدات ميسرة كان أمرا يؤسف له . وبينما تلتزم البلدان المتقدمة النمو ، ببلوغ مستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية قدره ٠.٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي . فالواقع ان دولتين فقط من الدول الصناعية المتقدمة قد حققتا هذا الهدف . وهناك دول كثيرة من بين البلدان المتقدمة ، لم تحقق هذا الهدف . وعلى الرغم من ان اجمالي الانتاج القومي للدول المتقدمة قد ازداد ، الا ان معدلات المساعدة التي تقدمها للتنمية قد بقيت على ماكانت عليه .

ان افتقاد الهدف المرجو في هذا الصدد ، لالعلاقة له بأية عقيدة . ذلك ان السجلات تدل ، بوضوح ، على ان كلاً من الولايات المتحدة ، وجميع البلدان الصناعية ذات الأسواق الحرة ، والاتحاد السوفياتي وغيره من الاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية ، التي تقول انها تشعر بالقلق ازاء حالة البلدان النامية ، وتشعر بالرغبة في مساعدتها ، مسؤولة عن تقديم المعونة والتأييد لبلدان العالم النامي . وقد حولت الولايات المتحدة الأمريكية مايقبل عن ٠.٣ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي ، بينما حول الاتحاد السوفياتي اقل من ٠.١ في المائة .

ان سجل اعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط ، بصفة عامة ، يدعو كذلك الى القلق . ولا يمكن ذلك فقط في أنها تتركز في عدد قليل من البلاد ، خاصة البلاد العربية والاسلامية ، وانما في ان جزءا كبيرا من فائض البترول الذي تجمعه هذه البلاد وتنتجه وتستنزفه البلدان المتقدمة النمو ، ولا يعود بأى نفع على ابلدان النامية . وقد أثر ذلك الموقف الشحيح تجاه المعونة الميسرة الانمائية

على برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وهو الجهاز الذى يستحق التهنئة لما قام به . وينبغي ان تتاح لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الوسائل والاساليب الكفيلة التي تمكنه من المضي في عمله الهام . وفي هذا الصدد ، فان العوامل ذات الأهمية القصوى في اعتمادات ارقام التخطيط الارشادية يجب ان تكون موضع اعادة نظر . وبينما ترى حكومة بربادوس انها توافق مبدئيا على ان منح المساعدات الفنية يجب ان يتجه الى مراعاة مصالح البلدان الأقل نموا ، الا أننا نرى

ان هذا المبدأ يجب ان يطبق دون الاخلال بعملية تنمية البلدان التي تعتبر متوسطة في معدل تنميتها أو معدل الدخل الفردى . ولذلك فان برنامج الامم المتحدة الانمائي يمكن ان يحقق مساعدة أكبر لانمائنا في تطبيق المعايير التي نسمى اليها من وراء زيادة هذه المعونات .

ان حكومة بلادى تريد من هذه الدورة ان توجه اهتماما متزايدا وملحا نحو السمات الخاصة للاقتصادات الجزرية الصغيرة وهي بلدان الأسواق المحدودة . ويوجد اعتقاد خاطئ بأن البلدان الجزرية تتلقى مبالغ سخية من المساعدة الانمائية الرسمية .

ان ذلك يشكل اساءة استخدام العوامل التي تحدد أحقية البلدان في تلقي المعونة . ويجب ان يكون هذا الامر محل اعادة نظر ، لأنه يجب ان يقاس على أساس دخل الفرد ، وذلك معيار لا ينطبق على جميع البلدان مثل بربادوس . وهي دولة ذات اقتصاد صغير ويبلغ عدد سكانها ٢٥٠ ألف نسمة ، ولا يمكن المحافظة فيها على مستويات معيشة حسنة دون مساعدات خارجية . ان استخدام معدل دخل الفرد كأساس ، لتحديد احتياجات بلد من البلدان للمعونة المستمرة يضمن استمرار الخطأ في تقدير هذه الاحتياجات وبالتالي الخطأ في تحديد معدلات المساعدة .

ويقترح وفد بلادى ان يتخلص المجتمع الذى يتلقى المعونة من الفكرة الساذجة القائلة بأن تضغط التعقيدات والتشعبات الاجتماعية والاقتصادية للاقتصادات الصغيرة في مقاس فردى للنتائج المحلي الاجمالي . كما يرى وفد بلادى ان قدرة بلد من البلدان على تحقيق معدل من التقدم الاقتصادي يجب ان يكون المقياس السليم لحاجتها .

لقد استرعى انتباه الجمعية العامة من قبل الى الحاجة الملحة الى برنامج عمل لصالح اقتصادات الجزر النامية . وان القرار ١٥٦/٣١ الذى يوصي بمثل هذا البرنامج يتفق مع القرارات الصادرة عن مؤتمر الاونكتاد الرابع في نيروبي الذى أدرك ضرورة توجيه اهتمام متزايد الى مثل هذه البلدان . ولذلك ، فاني أرغب في ان أحث الجمعية على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

وترى حكومة بلادى ، ان التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان الأشد تضررا ، تواجهه العراقيل الكامنة في زيادة النفقات الخاصة بالتسليح من جانب البلدان المتقدمة . وتدل السجلات على أنه خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة ، فان الدول انفقت ما يقرب من ٤٠٠ بليون دولار سنويا على الاسلحة ويعتبر ذلك تبديدا مخزيا في هذا العالم الذى يتشدق بالحضارة . ومثل هذا السلوك يبرز التناقض الكبير الذى يواجهه العالم . وان الاسراف الجنوني في الانفاق على الأسلحة والذخائر يمارس بافراط حيث تواجه توسلات الفقراء من أجل نظام اقتصادى دولي جديد بكل ابتذال .

منذ سبع سنوات فقد وجهت هذه الجمعية اهتمام مؤتمر اللجنة المختصة بنزع السلاح — البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وان معظم هذا البرنامج لم ينفذ بعد . والأسوأ من ذلك ، أن هذه الجمعية ، وقد أدركت خطورة الموقف بالنسبة للأسلحة ، فقد انضمت الى البيان المشترك الخاص بالمبادئ المتفق عليها بشأن مباحثات نزع السلاح ، الذي أيده كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وأن هذا أيضا لم يكن موضع تنفيذ على الاطلاق .

ان بربادوس ترحب بالقرار الخاص بمعددة دورة استثنائية للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح في عام ١٩٧٨ . ان بربادوس تؤيد بقوة الموافقة على اصدار اعلان بشأن نزع السلاح يتضمن المبادئ الاساسية التالية :

أولا ، ان نزع السلاح هو مسؤولية البشرية جمعاء ، وليس مشكلة تواجه الدول المتقدمة عسكريا فقط .

ثانيا ، ان نزع السلاح ، أمر ممكن فقط داخل اطار الثقة الدولية والاحترام المتبادل . ومن ثم ، فان حكومة بربادوس تعتقد انه من الضروري اقامة نظام دولي للأمن ، كشرط أساسي لتحقيق نزع السلاح التام ،

ثالثا ، ان هناك حاجة الى دعم الثقة ، عن طريق تطوير الأجهزة التي من شأنها أن تؤدي الى خفض الأسلحة والقوات المسلحة .

رابعا ، ان الارادة السياسية لتحقيق نزع السلاح لن تولد من لاشيء ، وانما يجب أن تأتي نتيجة لحملة جماعية لا علام وتعريف جميع شعوب العالم بالأخطار التي تتهددها .

ان المبادئ لا معنى لها مالم ترتبط وتطبق على المشاكل الحقيقية ، ولذلك فان بربادوس تنادي بانتهاج برنامج عمل كأداة لاهياء المبادئ الخاصة باعلان نزع السلاح . ان الحد من انتاج الأسلحة النووية ، والحد من انتاج أجهزة اطلاقها يعتبر أمرا أساسيا بالنسبة لبرنامج خاص بنزع السلاح . ولذلك فان بربادوس توافق على فكرة استئناف مناقشات (سولت) واجتماعات خفض القوات المتبادلة في اوروبا .

ان بربادوس تعارض بشدة انتشار الأسلحة النووية ، ومن رأيها أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، يجب أن تنضم اليها جميع الدول في العالم . ان الالتزام الوثيق بهذه المعاهدة ومراعاة شروطها ، امر يؤدي في رأى هذا الوفد ، الى تحقيق السلم في منطقة الكاريبي .

انه يوجد في جنوب افريقيا ، تجار الأسلحة الذين يساعدون على دعم النظم الاستعمارية البالية . ان بربادوس تعرضت لأول مرة ، منذ حوالي ثلاثين عاما ، للوحشية التي تكمن في سلوك السلطات تجاه الشعب الاسود في جنوب افريقيا ، عندما لقي أحد مواطنينا حتفه نتيجة للضربات الوحشية التي قوبل بها من جانب ممثلي الحكومة والقانون والنظام كما يسمون ، ولذلك فان جميع أفراد الشعب في بربادوس يستنكرون ويدينون مبدأ الفصل العنصرى ، الذى قامت سياستنا على محاربته .

ان بربادوس تحيي الشعب الباسل الذى يخوض كفاحه تحت قيادة الوطنيين في افريقيا ، والذى خاض معارك باسلة من أجل تحقيق الحرية وتقرير المصير ، الى حد جعل القوى الغربية تفكر في البحث عن حلول لمشكلة شاركوا في ايجادها بدرجة كبيرة . ومرة أخرى فان بلادى تود أن تشيد بأولئك الذين عزلوا بسبب كفاحهم وسعيهم من أجل الحرية والتخلص من العبودية ، ولن ننساهم نحن ولا التاريخ .

ان بربادوس ترحب بالمقترحات الأنجلو - أمريكية كأساس للاتفاق على تسوية تحقق حكـم الأغلبية دون أى تأخير ، وتحقيق الاستقلال الكامل لزبابوى عام ١٩٧٨ . وبينما ترحب بربادوس بالسلام ، فانها لا تستطيع أن تقبل مبدأ السلام بأى ثمن . ان أى اجراء لوقف اطلاق النار يجب ألا يشل حركة الجبهة الوطنية . ولذلك فاننا نحیی دول المواجهة بشأن موقفها الثابت والمنطقي من كفاح زبابوى ، من أجل حصولها على الحرية ، وسوف نستمر في تأييد الخطوات التي تتخذ لمساعدتها في تحمل العبء الذى ينبغي أن تتحمله حتى تتحرر زبابوى .

وكما أعلنت بربادوس في العام الماضي في هذه الجمعية ، فانه لا يجب أن يكون هناك استقلال زائف بالنسبة لترانسكي ، فان بربادوس تنادى اليوم بعدم منح استقلال زائف لزبابوى أو ناميبيا . وان سياسة جنوب افريقيا بشأن ناميبيا ، بما في ذلك محاولة ضم والفسباى ، انما تمثل محاولة شريرة لفرض السيطرة دون صفة رسمية ، ولمد سياسة البانتوستانات .

وخلال العام الأخير ، فقد كانت هناك قلاقل ومشاكل في جنوب افريقيا ، ان اضطربت الامور واشتملت في سويتو حيث لقي كثير من الشباب وأطفال المدارس حتفهم بواسطة عملاء البيض والنظام العنصرى الحاكم . ولكن الحكام البيض في جنوب افريقيا ومؤيديهم ليسوا هم الوحيدين

المشتركين في هذه العمليات الدنيئة إذ أن هناك الحلفاء الذين يؤيدونهم في مختلف بلاد العالم ، وهم أشخاص يتخذون صورة المواطنين المحترمين ، الذين يلتزمون بالقانون ، بينما هم يؤيدون هذه النظم العنصرية .

ان بربادوس تدعو كل تلك البلاد التي لها شركات عبر الوطنية تعمل في جنوب افريقيا ، بأن تتخذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد لهذه العلاقات الاقتصادية غير الأخلاقية دون أدنى تأخير.

ان حكومة بربادوس تؤمن بأن جنوب افريقيا يجب أن تعزل تماما عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية عليها ، بما في ذلك حظر تصدير البترول اليها ، وكذلك الأسلحة .

ومن أجل دعم الكفاح ضد نظام الفصل العنصري ، فان بربادوس ترحب بعقد المؤتمر العالمي للعمل ضد الفصل العنصري في لاجوس ، لاتخاذ خطوات فعالة ضد نظام الفصل العنصري ، وتؤمن بأن ذلك يشكل خطوة الى الأمام نحو طريق فرض العزلة على هذا النظام غير الانساني .

وبينما تستنكر حكومة بلادي انتهاك حقوق الانسان في افريقيا الجنوبية ، فانها في نفس الوقت لا يمكنها أن تغفل انتهاك حقوق الانسان في أى مكان آخر ، سواء كان ذلك في افريقيا الوسطى أو الشمالية أو في شرق اوروسيا أو غربها ، أو في شمال أو وسط أو جنوب امريكا ، أو في الكاريبي ، أو في أى مكان في العالم . واننا في بربادوس نرى أن الخطأ لا يصحح الخطأ الآخر .

وعلى الرغم من أن بربادوس لا تؤمن بأن مسألة حقوق الانسان يمكن أن تستخدم كأداة للدعاية، الا أنها تعتبر أن انتهاك هذا المبدأ عن طريق التدخل وكل ما من شأنه أن يؤدي الى انتهاك حقوق الانسان سواء كان ذلك في المجال المدني أو السياسي أو في المجالات الاخرى ، يدخل فـي مسؤولية كل واحد منا . ولذلك فان بربادوس تدرك أن مسألة حقوق الانسان مسألة شائكة ومعقدة وعلى الرغم من ذلك ، فان هناك بعض الانتهاكات التي يجب أن تكون موضع استنكار وشجب وتنديد .

لقد قامت سياسة بربادوس دائما على أساس الاعتبارات الانسانية . وقد أيدت بربادوس دائما المواثيق التي تعرب عن اهتمامها بحماية حقوق الانسان مثل : الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية ، وكذلك البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية حول الحقوق السياسية والمدنية . وان بربادوس لتتطلع الى تنفيذ هذه المواثيق الهامة .

وبشأن مسألة الحقوق السياسية والمدنية ، فان حكومة بربادوس تلتزم التزاما كاملا بمبدأ حرية القول ، وحرية التعبير ، وحرية ممارسة المعتقدات السياسية ، والدينية ، والتحرر من التمييز على أساس العرق أو اللون أو العقيدة ، والحق في اختيار الزعماء والقادة ، وضرورة احترام كرامة الانسان . وفي مجال الحقوق الاقتصادية فان حكومة بربادوس تلتزم ببرنامج العدالة الاجتماعية ، وترى أنه من حق كل شعب من الشعوب ان يتمتع باحتياجاته الأساسية بما في ذلك حق العمل ، وحق الخدمات ، والرعاية الصحية وحق الغذاء ، وحق الحصول على فرص التعليم .

ان بربادوس ترحب بانضمام دولتي جيبيوتي وفيت نام الى عضوية هذه المنظمة ، ان كانا من هاتين الدولتين قد شقت طريقها عبر الصعاب نحو الاستقلال ولكن وفد بلادي لعلى ثقة من ان هاتين الدولتين اللتين تختلفان اختلافات كبيرة لديهما القدرة على ان تساهما مساهمة فعالة في أسرة الامم المتحدة .

ان بربادوس وهي ترحب بجيبيوتي وفيت نام تود ان توجه انتباه هذه المنظمة الى استمرار عدم وجود اقليم بيليز في أمريكا الوسطى ، ذلك ان بيليز مازال مستبعدة من هذه المنظمة ، ولا يسمح لها ان تنضم اليها ليس بسبب أى تقصير من جانبها ، ولا بسبب مسلكها ، وانما بسبب تعسف جار متعنت وهو غواتيمالا ، وان هذا المسلك ، الذى يكمن في المسلك العدواني الدائم يعتبر انتهاكا صارخا لمبدأين مقدسين وهما العالمية وتقرير المصير والواردين في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ . وما يزيد الأمور خطورة ان الدول التي يجب ان تتفهم الموقف حقيقة والتي تسعى لتحقيق حريتها اما ان تؤيد غواتيمالا المعتدية صراحة بالأسلحة واما ان تؤيدها بالكلام ؛ أو ان تلون بالصمت . ومن النفاق الاجرامي ان تتشدق الدول بحقوق جميع الشعوب في ان تتمتع بالأمن بينما تقوم بطريقة أخرى بتوفير الأسلحة للدول المعتدية . ولذلك فان بربادوس تدعو جميع البلدان التي تقدم أسلحة ان تمتنع عن توفير السلاح لغواتيمالا .

ان بربادوس دولة صغيرة محبة للسلم لا تسعى الى اثاره أية اشكالات مع أية دولة من الدول الأخرى ، ولقد تعايش شعب بلادي بطريقة سلمية مع الجميع ، ويتطلع الى ان يستمر في العيش في سلام مع غيره . وان بربادوس تبني في ان تظل منطقة البحر الكاريبي خالية من الحروب أو من خطر الحروب ؛ وليس لدينا أية موارد أو مصادر عسكرية تتيح لنا فرض السلم في هذه المنطقة ، ولكن

احترام بيليز يتطلب من كل من لديه القوة أو النفوذ بأن يساهم في تحقيق ذلك حتى لا يؤدي هذا الموقف الى الاخلال بأمن منطقة البحر الكاريبي ، لذلك فان حكومة بربادوس تعرب عن موافقتها على المبادرة التي اتخذتها المملكة المتحدة بالنسبة للتهديد العسكري الذى واجهته بيليز في شهر حزيران / يونيه الماضي .

ان بربادوس لتتطلع الى ان ترحب ببيليز في عضوية هذه المنظمة بعد ان تحتل مكانها اللائق في هذه الجمعية .

ان الارهاب الدولي قد خيم شبحه على العالم خلال الأعوام الماضية ، وقد هدد العديد من الدول ، وسببا الموت لكثير من الأبرياء .

وفي خلال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة أعلن رئيس وزراء بربادوس السيد آداما التزام حكومة بربادوس بإزالة آثار الارهاب من مختلف أنحاء الأرض ، وان بربادوس وحكومتها مازالان ملتزمين بهذا التصريح .

ان أعمال الارهاب لها تبعات دولية خاصة عندما تنتهك وتقترب بطريقة عشوائية وبطريقة فوضوية ، لذلك فان بربادوس لتؤمن بأنه من الضروري اصدار المواثيق اللازمة للتفريق بين الأعمال الاجرامية ، وبين الكفاح الحقيقي من أجل التحرير . كما ان بربادوس ترغب أيضا في ان تؤكد تأييدها للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقيات طوكيو ومونتريال ، وتحت جميع الدول لأن تؤيد الاتفاقية التي تحرم اتخاذ الرهائن .

ان بربادوس بوصفها جزيرة صغيرة واقعة في منطقة المحيط الاطلسي تهتم اهتماما طبيعيا وخصوصا بمؤتمر قانون البحار . ان انهيار ذلك المؤتمر في هذه المرحلة سيعود بآثار ضارة على المجتمعات التي تعيش في هذه الجزر مثل مجتمعا .

ان بربادوس لتأمل في ان تتمكن الدورة السابعة الاستثنائية للمؤتمر المزمع عقده في جنيف عام ١٩٧٨ من اتخاذ خطوة ايجابية في هذا السبيل .

ان بربادوس ستستمر في تأييدها الكامل للامم المتحدة ان انها تثق بأن هذه المؤسسة لا يمكن ان تقلل من أهميتها بالنسبة للدول الصغرى . فالدول الصغيرة في هذه المنظمة تتطلع الى التخلص من قانون الغابة الذى كان سائدا ، وفي الماضي كانت بربادوس تسعى دائما للوقوف

في وجه المحاولات الرامية الى التقليل من شأن الامم المتحدة ، والدور الذي تلعبه ، وسنستمر في الالتزام بمبدئنا وايماننا بأن دور هذه المنظمة يتطلب منا دعمها ومساندتها . وفي نفس الوقت ، فان بربادوس تود ان تؤكد حق جميع الدول في الاشتراك في عضوية الامم المتحدة ونشاطاتها على قدم المساواة .

ان وفد بلادى لا يحمل معه الى هذه الدورة القوة وانما يحمل معه المنطق والحكمة ان أننا ندرك ان الحكمة لا تتعلق بالحجم ، وان البصيرة لا تتعلق بالقوة ، ولذلك فان بربادوس تعتزم أن تتكلم بصراحة كلما لزم الأمر ، ولكن دون أية نزعات شريرة . فان هدفنا هو الدفاع عن المبادئ والسعي لدعم السياسات التي من شأنها ان تؤدي الى تنفيذ تلك المبادئ ، ولذلك فان بربادوس ستؤيد جميع الجهود التي من شأنها ان تحقق تقدم التنمية الاقتصادية لجميع شعوب العالم خاصة تلك التي تنتمي الى أفقر الامم . وستسعى بربادوس الى ان تدخل في مناقشات هذه الجمعية اهتماما بالأخلاق والعدالة في العلاقات الدولية . ان تقاليدنا وغرائزنا الطبيعية تملي علينا هذا الدور وسنستمر في الاضطلاع به دائما دون خوف أو من .

ان القضايا التي تواجهها هذه الجمعية ضخمة ، ولكن لا يجب ان نشعر باليأس ، ويجب ألا نسمح للشعارات أو الأقوال الرنانة ، أو القرارات التي نتخذها ان تخفي الاهتمامات الأساسية ان هناك الغذاء ، والسكن ، والمدارس ، والعمالة ، والمرض التي تشكل مشاكل أساسية علينا جميعا ان نواجهها ، وذلك يلقي على عاتقنا مسؤولية كبرى ، ومهما كان مركزنا ، وأينما كان موقعنا فعلىنا ان نأل جهدا لتحقيق كل هذه الاحتياجات الأساسية .

ان هذه الدورة يجب ألا تتداعى ، ويجب ألا تؤدي الصعاب الى يأسنا وفقداننا للأمل .

السيد ليفانو أغويرى (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان بلدى يشعر بان انتخاب السيد لازار موجسوف لرئاسة هذه الجمعية يعتبر قرارا يستحق التهنئة ، فان صفاته الفكرية والشخصية تمثل فضائل اليوغوسلاف ، الشعب الذى استطاع أن يحافظ على صورة مبادئ تنظيمه السياسي ، مع تكيفه بصورة بناءة مع مختلف الاتجاهات الايدولوجية لعصرنا ، وهو ما أسهم في تخفيف حدة التوتر التي يتعرض لها المجتمع الدولي بسبب أعمال التعصب . ان وجود السيد موجسوف في الرئاسة يعتبر ضمانا بأن هذه الدورة للجمعية العامة للمنظمة الدولية سوف تبذل جهدا صادقا حتى تعمل بالديناميكية والاقتدار والفاعلية التي يحتاج اليها تدعيم السلم العالمي .

ان هذا الجهد ضرورى الآن أكثر من أى وقت مضى ، لأن الجمعية العامة تجتمع في وقت لا توجد فيه أسباب كثيرة للتفاؤل ، وحيث تم تقدم طفيف في ايجاد حلول للمشكلات التي تمت مناقشتها خلال السنوات الاخيرة . ان مثل هذه الحلول مازالت بعيدة عنا ، ومازالت المشكلات - التي تبحث على المستوى العالمي ، تصطدم بالروتين البيروقراطي البطيء ، وهذا يزيد من مجالات الاحتكاك والتوترات ، وهذا يضع - أمام تجربة قاسية - الانظمة التي تصور البعض ، بعد الحرب العالمية الثانية ، أنها يمكن أن تحل الخلافات بين الامم ، من خلال النظام القانوني الذى تم قبوله بحرية .

ان ضوءا كثيرا يجب القاءه على الطبيعة الحقيقية للنزاعات الحالية ، اذا ما بدأنا بالاعتراف بحقيقة أن عالم ما بعد الحرب قد تم تنظيمه على أسس ديمقراطية سياسية لدول اعترف بأنها متساوية ، وهي ديمقراطية كان عليها أن تتعايش مع أقلية من الامم التي تنعم بالرخاء ، والمزودة بأجهزة آلية ، تعتمد على التقاليد ووسطوة القوة .

واذا كانت روح الديمقراطية للمؤسسات الدولية لم تتوصل الى التخفيف من حدة الفوارق القديمة والجديدة الا بدرجة بسيطة ، فان ذلك يرجع الى المعارضة الدائمة لشبكة من المؤسسات والممارسات التي تتشبه بنظام اقتصادى قائم على آليات كانت تغلق وتحافظ على توزيع دولي جائر لثروة العالم .

ولكي نقدر الاهمية التي تحتلها في الحياة الدولية مثل هذه الممارسات والمؤسسات - التي تشكل عالما اقتصاديا متميزا - يكفي أن نشير الى أمور مثل السيولة الدولية ، ومعدلات التجارة

بين الامم ، وقيود التجارة ، وتوزيع الدخل على المستوى العالي ، والسيطرة على التقدم التكنولوجي وآثاره على الموارد الجديدة للكوكب الارضي .

ولا توجد عقبات لا يمكن التغلب عليها في المنظمات الدولية اذا ما تم الوصول الى اتفاقات هامة في أمور تتعلق بالديمقراطية السياسية ، كما هو الحال في مسألة الدفاع عن حقوق الانسان ، والكفاح ضد التفرقة العنصرية ، أو التمثيل المتكافئ للدول . ولكن العقبات تظهر بصورة نظامية ، كلما تدخلت المصالح الاستثمارية لمجموعة صغيرة من المؤسسات الفنية ، حيث يمكن أن تعتبر مفاهيم التكافؤ وحقوق الانسان بالنسبة لها — بل هي في الحقيقة فعلا — خارج دنيا الاقتصاد ، وتعتبر في نظر هذه المؤسسات — عرضة لعدم المساواة ، وسيطرة القوة ، والمحافظة على الامتيازات والمزايا التي تحققت لها في ظل النظام الاقتصادي القديم .

ان كل منظمة سياسية تستطيع أن تقاوم عدم المساواة الى نقطة حرجة معينة . والواقع أننا نقرب من هذه النقطة ، والدليل على ذلك هو ازدياد المواجهة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أكثر فأكثر ، والاتجاه الذي تبديه البلدان الصناعية في مناقشة المشكلات ، التي تجر وجود مثل هذا ، خارج هذه المنظمة . ان هذا الاتجاه يعتبر من أخطر ما يمكن ، لاسيما وأن حكومات تلك المؤسسات الصناعية لا تعترض حتى على تدعيم موقف معين للرأي العام فيها الذي يعادي منظمة دولية . ومثل هذا الموقف ناتج من الشعور بأن الانتماء الى مثل تلك المنظمات يستلزم تعهدات وتضامنا تعتبر اعادة لتمتعها غير المحدود بالفوائد الناتجة عن رفاهيتها الذاتية .

ومن الظلم أن يقال أن القوة والثروة والرفاهية التي تتمتع بها البلدان المتطورة جدا أمور حدثت عفوا وبلا تكاليف ، وبفضل جهود أبنائها عبر الاجيال ، وبالتضحيات التي قدموها ليصلوا الى المستويات الحالية من السمو والرفاهية . وعلى أية حال ، وحتى مع الاعتراف بمثل هذه المنجزات وما يستحقونه ، فان تفسير أصل الهوة الواسعة التي تفصل الآن بين الشعوب ، لن يكون تفسيراً كاملاً ، دون الاشارة الى الدور الذي لعبته القوة والاحتكارات الاجنبية لمنظماتها الاقتصادية في توزيع الثروة والفقر اللذين توارثهما جيلنا .

ان تراكم الثروات الضخمة يتركز الآن في مناطق قليلة من العالم ، وهي ثروات يمكن توزيعها بين سكان هذه المناطق بدرجة معينة من المساواة ، وذلك بسبب وجود التلقائية الدستورية فيها .

وهي ليست فقط نتيجة للابداع والاخلاق الاقتصادية التي يتفاخرون بها مرارا وتكرارا ، ولكنها أيضا -
على المستوى الدولي - نتيجة لترسيخ نمط من العلاقات بين الشعوب في جميع أنحاء العالم ، بين
مناطق شمال وجنوب خط الاستواء ، بين المناطق المعتدلة والحارة ، حيث قيّمت فيه قيمة المنتجات -
الى حد كبير - بطرق اجبارية وتعتمد على سطوة القوة في أغلب الأحيان .

ان أساليب السوق العالمي ، التي - وفقا للمذاهب الاقتصادية المكرسة - كان يجب أن تكون منزهة ، قد شوهدت بسبب الأسعار التي فرضتها الاحتكارات الأجنبية . وعلى هذا النحو فقد نشأ موقف ، حيث هناك عدد محدود من الدول ما يزال يشكل مؤسسة عالمية لها مزايا كبيرة ، في حين أن مناطق كبيرة من الأرض ، تحكم صادراتها قوانين التنافس الحر ، قد أصبحت محرومة من نمو القيمة الاقتصادية لعملها ، كما أصبحت عاجزة عن تحقيق الأهداف التي تسعى اليها لتحقيق الرفاهية لأبنائها ، بسبب ظروف الحياة الصعبة التي تعيشها .

ومن ثم فانه من غير المجدي أن نقوم بأداء بعض التعقيبات بشأن المؤسسات والممارسات الاقتصادية ، التي تتنافى - وكانت لذلك دائما - مع الروح الديمقراطية التي استلهمت ميثاق الأمم المتحدة والوثائق الدولية التالية له .

ولنأخذ بعض الأمثلة العشوائية ، ونستطيع أن نبدأ بالمسألة الكبرى المتصلة بالسيولة الدولية . ان تاريخ المؤسسات النقدية الدولية ، فيما بعد الحرب ، يقتزن بمعادلة ذات شقين : الشق الأول ، هو الطلبات المستمرة من قبل البلدان النامية ، التي تطالب بأن حجم وسائل الدفع الدولي ، ينهفي أن تتمشى مع ضرورات التجارة وتمويل عمليات التنمية والتحديث ، باعتبار أن هذه العمليات تشكل ظاهرة جديدة تحتاج الى مراجعة الحلول التي فرضتها القوى . التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية ، ولقد أصبحت هذه المراجعة ضرورية لا سيما وأن هذه الحلول كانت ترغم البلدان النامية على الدفع بعملات البلدان الصناعية المتقدمة .

والشق الثاني من هذه المعادلة ، هو الرد بصورة منظمة ، بأن الوسائل المنصوص عليها من أجل الزيادة في السيولة الدولية الضرورية لاحتياجات التجارة ولتمويل البلدان النامية ، سوف تؤدي الى تضخم عالمي ، كما ستؤدي أيضا الى انهيار النظام النقدي ، والى الأزمات العميقة للاقتصاد العالمي . تلك هي الحجج التي ساقتها المجتمعات الصناعية ، من أجل تعويق آمال البلدان النامية ، بينما أن هذه المجتمعات لم تقبل الا باصلاحات تافهة تتمشى مع مصالحها الاقتصادية ونموها الاقتصادي .

ان البلدان النامية لا يمكنها اليوم الا أن تقرر بمشاعر الدهشة أن التضخم ، الذي امتدت آثاره الى النظام النقدي الدولي ، قد حدث ، وعلى مستوى كبير جدا ، بسبب البلدان المتقدمة

في النمو ، كما حدث ذلك بسبب السياسات الاقتصادية والنقدية القائمة على اعتبارات أخذت بها البلدان الصناعية والمتقدمة في النمو .

ان السياسات الاقتصادية للبلدان النامية ، ليست هي التي خربت أسس النظام الاقتصادي القائم بعد الحرب ، وليست البلدان النامية هي التي كانت سببا في التضخم العالمي ، وليست هي التي أعلنت الحرب من أجل تخفيض العملات للحصول على مميزات تجارية ، وليست هذه الدول هي التي أطلقت الحبل على الغارب لعمليات التضخم الداخلي ، بحيث فزت الاقتصاد العالمي . ان اتفاقات بريتون وودز لم تصنعها الدول النامية ، ولكن الدول الكبرى هي التي صنعتها وفرضتها ورفضت أن تعدلها طالما أنها كانت تخدم مصالحها ، بل كانت هذه الدول تتخلى عن هذه الاتفاقات حينما كانت تتنافى مع المصالح التي ترجوها وتتطلع اليها . تلك هي المفارقة العجيبة اليوم ، وأعني بها محاولة نسبة الأزمة الاقتصادية العالمية الى جهود بعض البلدان النامية التي تحاول الدفاع عن مستوى أسعار صادراتها ، كما هو الحال بالنسبة للبلدان المنتجة للبترول .

ان هذا يدفعنا الى الاشارة الى المشكلات التي تطرحها ضرورة البحث عن الوسائل الأكفأ ، للحيلولة دون حدوث مواقف دائمة في التجارة تنتمي الى العصر الذي كان فيه الاقتصاد العالمي يعمل على أساس ، المسلمة القائلة ، بأن أسعار المواد الغذائية والسلع ينهضي أن تظل عند أدنى مستوى ممكن ، في حين أن أسعار المواد المصنعة ينهضي أن ترتفع حسبما شاء لها أصحابها .

ولكي نكون واضحين وحتى نتحسس الطريق الذي يؤدي الى نظام اقتصادي دولي جديد ، فان المجتمعات الصناعية ، اذا ما أدركت في الوقت المناسب ، أنه ليس هناك ما يبرر إخضاع المواد الغذائية والسلع لنظام يقوم على التقليل من قيمتها ، واذا ما أدركت أنه لا بد من تقسيم جديد للعمل في العالم ، فان هذا معناه أن أسواق المجتمعات الصناعية سوف توافق على قبول السلع القادمة من البلدان التي ما تزال في المراحل الأولى من تصنيعها ، وذلك بالأسعار التي تستحقها ، وليس بنسبة أقل من مستوى هذه الأسعار .

ان المجتمعات الصناعية سوف تقدم الدليل على نضجها السياسي الذي ننتظره منها — وذلك نظرا للتقدم الذي أحرزته في كافة المجالات — اذا ما وافقت على أن تتعايش مع واقع عصر

جديد ، عصر سوف يرى اختفاء عنصر الاستسلام الذى ظل لعدة قرون سهبا في حمل غالبية السكان على أن يعيشوا تحت ربة نظام المبادلات ، الذى كان فيه رخاء البعض يدفع ثمنه " تخلف الآخرين " على حد تعبير أحد الاقتصاديين الفرنسيين .

ان السلوك الأخير للمجتمعات الصناعية — للأسف الشديد — في مجال المبادلات ، ليس فيه ما يبعث على التشجيع . ان قانونها بالنسبة للتجارة ، واستخدام اجراءات القيود التعريفية وشبه التعريفية ، والنتائج الهزيلة لما نسميه بعقود التنمية للأمم المتحدة ، ولمؤتمرات الحوار بين الشمال والجنوب ، والجهود التي تبذل من أجل اعاقة تحقيق ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، كل ذلك يقدم الدليل على أن بعض هذه الدول ما زالت يتشبث بالمزايا الاقتصادية التي كانت سائدة في النظام الاقتصادي الدولي القديم .

انه لمن الصعب أن نؤمن بولاية الذين يتحدثون بالتعاون بين الدول ، في حين أنهم يعملون على تعويق حرية التجارة . ومن الصعب كذلك أن نؤمن بما يقولون ، حينما تمارس الحماية ضد هذه الدول ، من جانب الدول التي تتحسس أول الطريق نحو بنا صناعاتها ، بالمقارنة الى دول وصلت الى قمة الصناعة والحضارة . ان هذا يشكل مفارقة غريبة تحدث خلا في العمل المتوازن للاقتصاد الدولي . كما أن اختلال الاجراءات التقييدية والمقاطعات الرسمية والخاصة التي تلجأ اليها البلدان الصناعية ، حينما يكون هناك عجز في بعض المواد الأولية ، كل ذلك يؤدي الى ارتفاع مؤقت في الأسعار ، كما يتنافى مع ما تعلنه من سياسة .

ومن المفهوم ان نمو التجارة العالمية خلال السنوات الأخيرة قد شجع المبادلات بين البلدان المتقدمة النمو . وفي الوقت ذاته فان المبادلات التجارية بين البلدان المتقدمة والعالم النامي قد تضاعفت تدريجيا . ان المناطق التي تنعم بالرخاء احتكرت مزايا التوسع والنمو في التجارة بل لقد وصلنا الى حد قال فيه خبراء هذه البلدان ان الاقتصاد العالمي يمكن ان يعمل بصورة طبيعية اذا استمر هذا التوسع الاقتصادي في اطار بلدان المجتمعات الصناعية هذه وحدها . وهذا يسمح لنا بتفهم التفضيل الواضح الذي توليه هذه البلدان لاحتلافها الاقتصادية والمالية والنقدية وعدم الاهتمام الواضح الذي تبديه حيال أى جهد يرمي الى رسم الطريق من أجل انماء التجارة مع العالم النامي . ان هؤلاء الخبراء يفترضون ان معدلات المبادلات بين هذه المجتمعات من البلدان المتقدمة النمو يشكل عاملا ديناميكيا كافيا للابقاء على الاقتصاد العالمي على مستوى فعال يبعث على التفاؤل .

واذا كان هناك درس ينبغي ان نخرج به من التاريخ فهو الطبيعة الهشة لهذا التفاؤل ، فهذه ليست هي المرة الأولى التي يعتقد فيها بأن مثل هذا الشكل لنظام عمل التجارة العالمية ، — لأنه ملائم لمصالح هذه الأمة أو تلك — يضمن العمل المرن للاقتصاد الدولي . ففي الماضي ترجمت هذه النظرة المتعالية بحدوث ازمات عميقة ، كلما ظهرت أم جديدة منافسة للقوى القديمة على سوق لم يتطور ، وذلك لأنه لم تكن هناك أنظمة تسمح بأن تحول دون تركيز ثروات العالم في بعض مناطق بعينها .

واليوم نرى انه ترسي أسس موقف مماثل ، وان حدوث فترات كساد تجارية أمر معروف لنا جميعا . كما أننا نشهد كذلك وضعاً يدل على أننا على وشك استنفاد كل الامكانيات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية .

ان نشوء الدول الحديثة قد أثار اختلالا في عملية العرض والطلب العالمية . وان ازدهار التجارة بين البلدان المتقدمة فقط لن يكون على الاطلاق في صالح الاقتصاد العالمي لأن هذا سوف يؤدي الى ركود كبير في الاقتصاد الدولي . هذا ما ينبغي ان نسعى الى تصويبه لأننا لا نسعى فقط الى القضاء على الفوارق الاقتصادية التي انشأها الاستعمار ولكننا نسعى كذلك الى تحقيق توزيع عالمي للطلب ، يستجيب لزيادة العرض في مختلف الخدمات في العالم . ان الاختلال الهيكلي بين

حجم العرض والطلب حينما يحدث في اطار حدود بلد نام ، فان الحل التقليدي بصفة عامة كان يتمثل في ايجاد حلول تقوم على توزيع جديد للدخل ، ان البلاد التي شهدت أكبر نجاحات فسي تاريخ نموها الاقتصادي ، هي البلدان التي تمكنت من الوفاء بحاجات الفئات المحرومة ، ومن الصعب علينا ألا نفكر في مثل هذه الاوضاع التي كانت لروسيا كبيرة استفادة من الماضي . ولا بد كذلك أن نأخذ في الاعتبار تلك الجزر من الرخاء التي تعيش معزولة في رفاهية وسط خضم من الفقر وعدم المساواة تعصف بالغالبية العظمى من سكان العالم .

ان هذه الهوة بين الاغنياء والفقراء تثير القلق لاسيما اننا نرى عوامل جديدة في المسرح العالمي ، مالم نأخذها في الاعتبار ، فانها ستساهم مساهمة خطيرة في احداث اختلال في التعايش بين الأمم ، لأننا على عتبة مرحلة حرجية لا يناقش فيها توزيع الثروات فحسب ، ولكن يناقش فيها ما حقته التكنولوجيا من انجازات كبيرة ، ومن امكانيات للسيطرة على ثروة الأرض ، وبهذا يمكن ان تزداد النزاعات حدة مما يهدد من تعايش المجتمع الدولي . كما ان الضغوط الديموغرافية أصبحت تضيف أهمية كبيرة على العناصر الاقتصادية ، مثال ذلك المحيطات التي تزخر بالثروات الكبيرة والتي يمكن ان تكون مصدر ثروة كبيرة بالنسبة للانسانية . ان تدفق الثروات والموارد اذا ظل في ايدي البلدان التي لديها الصناعات والتكنولوجيا المتقدمة ، واذ كان التقدم المؤقت في هذه المجالات سوف يصبح مستند سيطرة على العالم ، فاننا لا بد وان نتنبأ بأن العداوات الحالية لا بد ان تتزايد في المستقبل وتزداد الهوة اتساعا في المجتمع الدولي .

وفي الوقت الذي تتزايد فيه التوترات بين الروح الديموقراطية للمنظمة العالمية وبين المصالح المكتسبة لمجموعة من الامم ، والتي تتمتع بثروات حصلت عليها في الماضي ، فان كولومبيا على يقين بأن البلدان المسؤولة عن الحفاظ على السلم في العالم لن تسمح بهذه التوترات ان تصل الى حد يبعث على القلق . اننا على يقين كذلك ان هذه البلدان لن تستسلم للاغراء المتمثل في الابقاء على نظام اقتصادي هش يطرح كثيرا من المشكلات حتى داخل حدود هذه البلدان .

ان التاريخ المعاصر يبين انه بحسن النية وبالرؤيا الأصلية للمستقبل يمكن وضع نهاية لمواقف فقدت كل مبرر لها اليوم ، ونحن نقصد بذلك الاتفاق الذي وقع بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وبينما حول منطقة القناة . وان بلادى يحدوها الأمل ، وتعلن ذلك علنا ان شيئا لن يخل ——— امكانيات نجاح هذا الاتفاق .

تود بلادى كذلك أن تعبر عن قلقها أمام هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب التضخم الذى أصبح ذا أبعاد عالمية . فهذا التضخم آفة لها أسباب اقتصادية واجتماعية عميقة ، ومن ثم ينبغي أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي . وهذا أمر حيوى لأن الآثار المدمرة لهذه الآفة توضح أن التدابير الفردية التي اتخذتها الدول لم تكف لمكافحة هذه المشكلة التي يتعرض لها المجتمع الدولي ككل .

ولهذا السبب ، فاني أعتقد أنه من الحكمة بمكان أن نقترح ضرورة أن تبحث هذه الجمعية امكانية الدعوة - كما اقترح ذلك رئيس كولومبيا خلال الاجتماع الاخير لرؤساء دول ميثاق الأنديين - لعقد مؤتمر عالمي للتضخم وهذا المؤتمر يمكن أن يعكف على بحث الأسباب المعقدة وأسباب انتشار التضخم واعتماد استراتيجيات شاملة ومناسبة من أجل مكافحة هذه المشكلة لأنها ذات أبعاد عالمية وتزداد خطورتها في الآونة الراهنة ، مع ما يواكبها من عوامل البطالة وغيرها .

وباسم مواطني كولومبيا أكرر مرة أخرى رجائي في أن تتوصل الجمعية العامة الى تحقيق النجاح في التقريب بين الشعوب التي باعدت بينها هوات كبيرة بسبب النزاعات القائمة بين الدول ، وبين المناطق وبين مختلف الأمم .

وتحى كولومبيا كذلك دخول دولتي جيبيوتي وفييت نام في المنظمة واننى لعلى يقين من ان عملهما معنا سيكون اسهاما كبيرا في قضية السلام بالاضافة الى التجارب القيمة التي اكتسبوها من خلال ممارستهم للكفاح النضالي الذي لا يلين ضد الاستعمار .

السيد شمس الحق (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، باسم

حكومة بنغلاديش ووفد بلادى يسعدني ويشرفني أن أتوجه اليكم بالتهنئة أحر التهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . ويمكننا أن نقول بأقصى ثقة أن مؤهلاتكم البارزة ومعرفتكم الوثيقة بأعمال هذه المنظمة والخدمات الهامة الكثيرة التي قدمتموها باسم بلادكم ، سوف تسهم كلها بدرجة عظيمة في انجاح اعمالنا . وما يزيد من سعادتي ان هذا العام هو العام الثاني على التوالي الذي ترأس فيه دولة من الدول الأعضاء في مؤتمر عدم الانحياز أعمال الأمم المتحدة .

كما أود أن أعرب هنا عن عميق تقديرنا للرئيس السابق سعادة السيد هاملتون شيرلسي أميراسنغ من سرى لانكا الذي كانت قيادته وعزمه اسهاما عظيما للنهاية الناجحة للدورة الحادية والثلاثين .

وأغتنم هذه المناسبة لأشيد بالأمين العام لأنه في فترة شغله لمنصبه للمرة الثانية فما زال يبذل جهودا التي لا تتكل باسم المجتمع الدولي ، ويؤدي هذه المهام بشجاعة وبصبر لا حدود لهما . لقد رفع لواء مبادئ الميثاق المتمثلة في العدل والحياد والتفاني ازاء قضية السلم والحفاظ على كرامة الانسان في العالم . ان بنغلاديش مدينة بصفة خاصة وممتنة له على تعاطفه المستمر واهتمامه الايجابي بشؤونها .

وترحب بنغلاديش بعضوية جمهورية جيبوتي ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية في الأمم المتحدة كدول ذات سيادة تتمتع بنفس المكانة ، كما اننا نتطلع لتعاون هذه الدول الصديقة واننا نتوقع ان نعمل معها سويا بأقصى قدر ممكن من التنسيق .

وبانضمام الدولة ١٤٨ والدولة ١٤٩ لعضوية الأمم المتحدة تكون الأمم المتحدة قد خطت خطوة أخرى نحو تحقيق هدفها لكي تضم كل أمم العالم . ان الطريق الى العالمية يؤكد على التغييرات الاساسية التي حدثت في الثلاثين عاما الماضية منذ اقامة هذه المنظمة ولعل أبرز جوانب هذا التغيير تنعكس في تشكيل طابع المجتمع الدولي المعاصر . ان عدد الدول ذات السيادة في العالم قد تضاعف ثلاثة أضعاف ، ومع ذلك فان قطاعا ضخما من سكان العالم ما يزال يخضع للأنظمة العنصرية ، أو يقع كضحية لمعطيات القمع السياسي .

ان الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة تجتمع في ظل أزمة عميقة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي وما تزال مشكلة الشرق الأوسط تمثل نقطة انفجار . وما لم نحاول التوصل الى تسوية سلمية فان هذه المنطقة سوف تصبح مسرحا لحرب طاحنة .

ان بنغلاديش تعتقد بايمان أن السلام العادل والدائم يمكن أن يكفل فقط عن طريق انسحاب كل القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس الشريفة ، واستعادة الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في

اقامة دولة مستقلة له في فلسطين . ويلوغا لهذه الغاية فان بنغلاديش تهيب بكل الأطراف المعنية ان تجدد جهودها وبقوة للاسراع بمقعد مؤتمر جنيف ، بالاشتراك الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية . وتدين بنغلاديش بقوة استمرار محاولات اسرائيل لكي ترسخ احتلالها باستعمار هذه المنطقة عن طريق اقامة سلسلة من المستوطنات غير المشروعة ترمي الى تغيير الأشكال الجغرافية والديموغرافية للأراضي المحتلة . ان بنغلاديش تكرر من جديد تأييدها الكامل للتدابير التي تم التوصية بها عن طريق الاجتماعات غير العادية لوزراء خارجية دول عدم الانحياز والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي التي عقدت في نيويورك للتوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ان قارة افريقيا العظيمة تعطي الآن صورة التحرر الكامل ، ولكن الجزء الجنوبي منها ما يزال يدمي تحت الحكم القمعي لنظام الاقلية العنصرية . ان بنغلاديش تؤيد بالكامل النضال المشروع للشعب الافريقي في زيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا من أجل الحرية ، والتحرر وكرامة الانسان ، ونحن على يقين من أن جهوده لا بد من أن تكفل بالنصر في النهاية .

وبينما نسجل المبادرات التي تتخذ الآن في ناميبيا ، من قبل بريطانيا والولايات المتحدة في زمبابوى ، ومن قبل الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، فان بنغلاديش تؤمن بأن الاستقلال في هذه المعازل المتبقية للاستعمار يمكن بل ويجب أن يتحقق دون أن تعطى تنازلات للمبادئ التي تضمنتها قرارات الامم المتحدة .

ان بنغلاديش ترحب بنجاح المؤتمرين العالميين الهامين اللذين عقدا في افريقيا هذا العام : لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا ، الذى عقد في مابوتو ، والمؤتمر العالمي لمكافحة الفصل العنصرى الذى عقد في لاغوس . ونحن نؤمن ايماننا راسخا بأن اعلانات و برامج العمل التي اعتمدت في هذه المحافل سوف توفر للمجتمع الدولي اطارا محدد للعمل ينبغي أن نتابعه بكل قوة . ونجد أن المجتمع الدولي يسجل سنويا للأجيال القادمة ، الأخطار الكامنة في الفشل نحو التوصل الى نزع السلاح . ونؤكد مناقشة نزع السلاح سنويا على أن عدم تصرفنا يعتبر حماقة خطيرة بل وجنونا . ولكن من المفارقة ان المخطط الوحيد هو الاعتراف بهذا الخطر ، ونسجل خطر هذا على البشرية ، دون أن نقطع أية خطوة الى الأمام في مراقبة أو عكس هذه العملية .

ان سجل التقدم في مفاوضات نزع السلاح يعتبر أمرا يشير للأسف . فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سبع معاهدات فقط ، ونجد أن الجهود الإقليمية والثنائية خاصة من قبل الدول العظمى قد فشلت للتوصل الى أقل قدر ممكن من التوقعات ، والأسوأ من ذلك هو ان التحرك نحو تحديد وخفض الاسلحة التقليدية قد تم تجاهله بالكامل رغم انه تم خوض كل الصراعات المسلحة منذ عام ١٩٤٥ بأسلحة تقليدية .

وكما قلنا ، فان أبعاد المشكلة بكل آثارها الخطيرة معروفة للجميع . ان ما نحتاج اليه هو الإرادة والعزم لاتخاذ عمل لوقف وعكس هذا الاتجاه الخطير الذى يرمي الى الهدم والدمار ، ولكي نمكّن من قيام نظام أمن دولي جديد يحقق لنا عالما يخلو من الحرب . وعليه فان بنغلاديش تعلق أهمية عظمى على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لنزع السلاح وصياغة اعلان وبرنامج عمل .

وفي الوقت الذى نجد فيه أن مشكلات نزع السلاح النووى وانتشار الاسلحة النووية مازال تعتبر الشغل الشاغل لنا ، فان الاهتمام الخاص ببنغلاديش يتمثل في التدابير الموجهة نحو حماية مصالح البلدان غير النووية ، بما في ذلك ضمانات الأمن والتدابير التي ترمي الى اقامة مناطق خالية

من الأسلحة النووية ، ومناطق سلم وحرية وحياد في جنوب آسيا ، وجنوب شرقي آسيا وفي أماكن أخرى . ومما يحتل أولوية قصوى هي العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، والاهتمام الكبير للتوصل الى أساليب عملية ولمموسة لخفض الميزانيات العسكرية ، وتحويل الموارد البشرية والمادية الى غايات أكثر إنتاجية لاسيما من أجل التنمية الاقتصادية .

كانت بنغلاديش تبذل كل جهد ممكن من أجل السلم والاستقرار في شبه القارة على أساس الاحترام المتبادل ، والمساواة في السيادة ، والاستقلال ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . لقد حاولنا أن نعزز عملية التسوية في كل المجالات المتاحة لنا ، واننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن بنغلاديش سوف تتمكن مادياً من الاسهام في بناية صرح للسلم الدائم في جنوب آسيا ، وجنوب شرقي آسيا .

ان الأحداث التي تمت في شبه القارة في العام الماضي قد ركزت اهتمام العالم مرة أخرى على جزئنا من العالم . ويبدو ان روحاً من التفاهم الاكبر والتعاون تظهر في كل بقاع منطقتنا . واننا نعتقد أنه ينبغي تعزيز هذه الروح .

وهناك سلسلة من الاجتماعات الثنائية بين بنغلاديش والهند بشأن المشاركة في مياه الفانغ والتي عقدت عملاً ببيان اتفاق الرأي (٦٠٤/٣١) الصادر في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانه ليسعدني أن أقول لكم ان الاجتماع الأخير الذي عقد على المستوى الرسمي في نيودلهي ، والذي انتهى في ٣٠ ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ بالتوقيع بالأحرف الاولى على الاتفاق . والنتيجة الناجمة لهذه المفاوضات المعقدة للغاية والطويلة يرجع أساساً الى الحصافة التي أبداهما زعماء البلدين . ان هذا الاتفاق يشمل اقتسام مياه الفانغ في فاراكا بين بنغلاديش والهند للفترة التي تبدأ من أول كانون الثاني /يناير الى ٣١ آيار /مايو من كل عام . وينص الاتفاق أيضاً على دراسة تدابير طويلة المدى لزيادة تدفق مياه الفانغ في موسم الجفاف . كما ينص الاتفاق على أجهزة للتنفيذ من قبل لجنة مشتركة تشكل من ممثلي البلدين . ويعتبر الاتفاق للفترة المبدئية ومدتها خمس سنوات . ويمكن أن تُمد في الوقت المناسب بالاتفاق المشترك . وسوف يوقع الاتفاق رسمياً على مستوى وفي موعد تحدده الحكومتان . ويتوقع هذا الاتفاق بالأحرف الأولى ، فان الجزء الأول من المهمة قد أنجز ، ونأمل في الوصول الى الحل الدائم عن طريق التنمية

المثل للموارد المائية للأنهار الدولية التي تتدفق في أراضي الدول من أجل رفاهية ملايين البشر من شعبي البلدين . ونحن نعتقد أن هذا الاتفاق سوف يعتبر علامة هامة على الطريق في جهود الدولتين لتحسين كل علاقاتهما ، والسلم والاستقرار في المنطقة . وأود ان اغتنم هذه المناسبة لنقل باسم حكومة بنغلاديش أخلص الشكر لكل أصدقائنا الذين أسهموا نحو التوصل الى هذا الاتفاق . وقد اتخذت مؤخرا خطوات مشرة من قبل بنغلاديش لتعزيز علاقاتها مع باكستان . واننا نتطلع لزيادة التعاون مع باكستان في كافة المجالات .

وما تزال بنغلاديش تحاول تعزيز روابطها وعلاقاتها مع جيرانها وجيرانها القريبة منها بما فيها افغانستان ، بوتان ، بورما ، نيبال ، سرى لانكا . ونعتقد ان بنغلاديش ، بحكم وضعها الجغرافي ، وأيضا ارتباطها التاريخي والثقافي مع شعب جنوب شرقي آسيا ، تعتبر معبرا بين هذه المنطقة وشبه القارة . ونحن ننو أن نتابع كل الجهود لتعزيز علاقاتنا مع جيراننا في جنوب شرقي اسيا .

ان بنغلاديش قد التزمت باستمرار بمبادئ عدم الانحياز بوصفها الحجر الأساسي في سياستها الخارجية . والتزاما بهذه العلاقات التاريخية والثقافية العميقة ، فان بنغلاديش أعربت دائما عن تضامنها مع البلدان الاسلامية وكانت دأبة على جهودها في تعزيز العلاقات الأخوية القائمة بين بنغلاديش وهذه البلدان .

ان أى استعراض للعلاقات الدولية في المنطقة الآسيوية ، لا يمكن أن يكون كاملا ، دون الإشارة الى المحيط الهندي . ان بنغلاديش تؤيد بقوة المبادرة بجعل المحيط الهندي منطقة سلام ، وأن الهدف الاساسي يتمثل في حماية السلم والأمن لدول هذه المنطقة . ونحن نعتقد أنه لكي يكون هذا الاعلان فعالا ومجديا ، فانه ينبغي أن يستكمل بالتزام من قبل الدول في المنطقة ، بمبادئ الأمن الجماعي الشامل ، دون أية أحلاف عسكرية ، تحت مظلة ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك نبد التلويح باستخدام القوة أو استخدامها ضد بعضهم البعض ، سواء كانت القوة نووية أو تقليدية .

ان المجتمع الدولي في السنوات الاخيرة ، كان يقوم بمبادرتين حيويتين في التطوير التقدمي ، وتدوين القانون الدولي . ان مداولات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار قد توصلت الى مرحلة حساسة لاتخاذ القرار . وبوصف بلادى بنغلاديش دولة نامية ساحلية فان لها مصلحة كبيرة في النتيجة الناجحة لذلك المؤتمر . وبهم بنغلاديش - بصفة خاصة - في هذه الحالة تعين الخطوط الأساسية للحدود البحرية . ان الظروف الجغرافية والجيومورفولوجية لبنغلاديش ، جعلتنا نقدم صياغة نعتقد أنها تمثل استثناء مشروعا داخل المعايير المقبولة عالميا . وفي الدورة الاخيرة ، فانه رغم التأييد الساحق الذى تم الاعراب عنه بصورة واضحة ، ولم تعارضه دولة باضافة اقتراحنا الى النص التفاوضي الوحيد أمام المؤتمر ، فان اقتراحنا قد استبعد . ولا نزال نعتقد أن استبعاد نصنا قد تم في ضوء طبيعة الوثيقة ، بوصفها وثيقة للتفاوض أكثر من أن تكون وثيقة تم التفاوض عليها . ان عدم الأخذ بما تضمنته هذه الوثيقة يؤدى الى عزلنا . اننا نحاول أن نحصل على موافقة المؤتمر ككل وانا نعتقد أنه للتوصل الى بحث سليم للنص التفاوضي غير الرسمي المركب ، فان صياغتنا ينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار في الدورة القادمة لمؤتمر قانون البحار ، وكما نعتقد أن الهدف الاساسي للمؤتمر يتمثل في أن المعاملة التفضيلية ينبغي أن تعطى للدول الاكثر فقرا والمضرورة جغرافيا ، وذلك تمشيا مع مفهوم التراث الانساني المشترك .

ان مؤتمر الأمم المتحدة للمياه قد ركز على الحاجة الى اتخاذ مبادرات رئيسية أخرى في النظام القانوني الدولي من أجل التنمية التدريجية ، وتدوين قواعد القانون الدولي التي تنظم الاستخدامات غير الملاحية للممرات المائية الدولية ، ولا سيما تنمية واستخدام موارد المياه المشتركة.

وفي ضوء الطبيعة المحدودة لموارد المياه ، والضغط المتزايد باستمرار على هذه الموارد ، فان بنغلاديش تعتقد أن المسألة على جانب كبير من الأهمية واللاحاح ، لأنها تشير تساؤلات تؤثر تأثيرا كبيرا على الرفاهية الاقتصادية لأعداد ضخمة من الشعوب على أرضنا هذه . واننا لنهيئ بلجنة القانون الدولي المكلفة بالفعل بمسؤولية متابعة هذه المسألة وبحثها ، ان تسرع بتقديم اتفاقية دولية في هذا الشأن . ونحن ان نستعرض هذه التطورات العالمية الحساسة ، فان موقف بنغلاديش واسهامها في هذه العملية يعتبر مسألة تريحنا كثيرا ، وهي مسألة تهتم المجتمع الدولي أيضا ، ورغم الصعاب الكامنة في ظروف ولاية دولتي العسرة ، فان بنغلاديش لا تزال ليس على قيد الحياة فحسب ، بل انها تنمو في استقرار وتزداد قوة ، وبالتالي فانها تدلل على الارادة السياسية لشعب بلادي والحيوية الداخلية الكامنة في مجتمعها . لقد نجحت بنغلاديش في التغلب على مشكلات هائلة ، وأعني بذلك مشكلات التعمير ، واعادة البناء . وفي أعقاب برنامج سياسي واقتصادي أيده الشعب عن طريق استفتاء شمل الأمة كلها ، فان بنغلاديش قد قامت باصلاحات سياسية وادارية واقتصادية بعيدة المدى . وكخطوة نحو اقامة مؤسسات ديمقراطية في بلادي على أساس اعطاء حق الانتخاب لكل البالغين على المستويين المحلي والقومي ، فان الانتخابات لـ ١٩٧٢ من مجالس القرى ، ٧٩ من المجالس البلدية قد أجريت بالفعل . وبالنسبة لانتخابات المجالس المركزية والمجلس النيابي الوطني ، فمن المقرر أن تجرى انتخاباتهما في كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٧٧ ، ومن عام ١٩٧٨ على التوالي . ان الهياكل الادارية وهياكل الخدمات ، قد أعيد تنظيمها بغية جعل هذه الخدمات أكثر كفاءة لتلبية الأهداف الوطنية التي ترمي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهناك برنامج مدته ثلاث سنوات للتنمية سوف يستكمل بنهاية العام الحالي ، يتم تنفيذه الآن . كما أن هناك خطة لخمس سنوات سوف تسبقها خطة لمدة سنتين ، وذلك في إطار خطة لعشرين عاما ، هي قيد الاعداد .

ان الهدف الأساسي من جهودنا المخططة في القطاع الاقتصادي ، يعتمد على التنمية الريفية بشأن التعاونيات ، والزيادة السريعة في انتاج الغذاء وتثبيت الأسعار ، وتنظيم الأسرة ، والارتفاع بمستوى السكان . ان حوالي نصف بلادي قد غطيت بالبرنامج المتكامل للتنمية الريفية . وكنتيجه لزيادة الانتاج الزراعي ، فان استيرادنا للحبوب الغذائية قد خفض من ٢٢ مليون طن

في عام ١٩٧٤/١٩٧٥ الى ٨٠٠ ٠٠٠ طن في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ . ونظرا للظروف الجوية المواتية وتوفر المدخلات ، فانه يحدونا الأمل في أن تتمكن بنغلاديش من أن تنتج انتاجها الغذائي في غضون السنوات القليلة القادمة ، لكي تصبح مكتفية ذاتيا في الغذاء . ان أسعار السلع الأساسية قد خفضت ، كما أن تكاليف المعيشة التي ارتفعت الى ٥٠٠ في المائة في عام ١٩٧٤ قد خفضت الى ٣٠٠ في المائة في العام الحالي عنها في عام ١٩٧٠/٦٩ . وهناك استراتيجية أساسية للتنمية تقوم على لا مركزية جهاز التخطيط ، والاعتماد على الشعب عن طريق اشتراكه المباشر في صياغة وتنفيذ خطط التنمية على المستويات المحلية . فضلا عن برنامج تنظيم الأسرة ، فقد شنت حملة واسعة النطاق من أجل تعبئة الموارد البشرية الضخمة للبلاد واستخدامها في الجهود الانتاجية . وهناك مؤسسة قومية للأبحاث بشأن تنمية الموارد البشرية ، يرأسها رئيس بنغلاديش ، قد شكلت في ضوء قرار مكتب تنسيق وزراء خارجية دول عدم الانحياز . ويسعدنا أن نشارك بتجاربنا في هذا الشأن مع شقيقاتنا في دول العالم الثالث .

ان تجارب بنغلاديش في مجال التنمية ، تشير الى بعض القيود ، التي توجد في عوامل دولية تطالب بتعاون أوثق بين دول العالم .

ان المجتمع الدولي يقوم أساسا على دول لها وضع منل بنغلاديش ، وأمالها وأمانها تمثل رغبات الأغلبية الساحقة لشعوب العالم . وفي تلك الدول نجد أن الجماهير العريضة مركزة وتواجه بعدد كبير من الشرور الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها الدول المتخلفة .

وهنا ينبغي ان نحد من هذه الازمة السياسية العالمية . فان هذه الدول مازال خارج مجال عملية اتخاذ القرار السليم . ان دورها وتكاملها في هذه العملية يمثل اهم قوة دافعة لقرار السلم والامن والتقدم في العالم .

واذا هذه السلسلة من المشكلات العالمية التي يواجهها المجتمع الدولي ، لا يمكن لأمة مهما كانت غنية او قوية ان تبقى بمعزل او ان تحل هذه المشكلات دون تعاون كل الامم . بينما نجد ان الاتصالات الحديثة وتقدم العلم والتقنية قد ادى الى اشتراكنا في وحدتنا والتكافل المشترك ، وقد اكدت هذه العوامل على خطورة الفقرة . ان الاختلافات في القوة الاقتصادية والعسكرية تعتبر واقعا راهنا . وبينما نجد ان العلاقة الكلاسيكية للسيطرة من قبل القلة ، او ما يطلق عليه - الاستقطاب الرأسي - قد انتهى ، وبدلا منه ، نجد ان هناك ظاهرة تثير القلق وهي تتمثل في العلاقات غير المتساوية بين الدول ، والتهديد الذي يمثله ذلك لسيادتها الاقتصادية والاجتماعية ، الذي لا ينشأ فحسب من الدول الكبرى ، ولكن من الدول المتوسطة والصغيرة ايضا .

وانا كان هناك أى موضوع يظهر من التحليل السالف الموجز ، فان ذلك هو الاعتراف بالعلاقة الاساسية بين المصالح الوطنية والدولية ، فنجد ان هذه المصالح في بعض الاحيان متعارضة ، ولكنها تتلاقى بالضرورة . ان بنغلاديش تؤمن ايمانا راسخا ، بأن الوظيفة الاساسية ، بل والتبرير لوجود الامم المتحدة ، يتمثل في سعيها من اجل الحفاظ على التوازن الحساس بين القومية والمسؤولية الدولية . ان القوة الدافعة لمنظمتنا - وجوهر هذه المنظمة - يتمثل في الحاجة لحماية الضعيف من القوى عن طريق التدليل على المسؤولية الجماعية ، وتعزيز القدرة الجماعية للتعامل مع المشكلات التي تواجه كل الامم . وسلوغا لهذه الغاية ، ينبغي ان نبذل الجهد ونحاول .

وعند تقييم عمل هذه المنظمة ، فاننا ندرك القيود المفروضة عليها . ان الامين العام ذاته قد اعترف في تقريره عن عمل المنظمة بأن تحولا مدعشا ومفاجئا لنظام عالمي افضل وجديد ، امر لا يمكن ان نتصوره . ولكن مهمتنا هنا ، هي ان نبقي على المبادرات التي اتخذت ، وان نبني حجرا حجرا ، الصرح الذي سوف يسهم بدرجة كبيرة في المصالح طويلة الاجل لكل الدول .

وهنا نعتقد ان هذا الاساس قائم بالفعل ، فالحكومات بما فيها الدول العظمى ، تقـرّ بقيمة الامم المتحدة على انها جهاز حيوى لتعزيز علاقاتها ، وتأكيد الاهداف قصيرة الاجل . وبالنسبة لبلدان كبلدى ، ونحن لا حول لنا ولا قوة ، ومنغزلون ، فان الامم المتحدة توفر قوة اعظم ، عن طريق التماسك والوعي المشترك بالمشكلات . ان الامم المتحدة توفر صمام امن لا طلاق التوترات ، عندما تفشل الجهود الثنائية لبلوغ اهدافها .

ما هي الاولويات بالنسبة للمستقبل حينئذ ؟ اولا ، ان بنغلاديش تؤمن بأن ضرورة حيوية تتمثل في ان نكفل أن السيادة وحرية العمل الحق لا يمكن ان نتخلى عنهما ازاء التدخل الخارجي من اى مصدر كان . ثانيا ، ان مهمتنا المشتركة ، هي ان نتابع الثورة التي لم تنته ، والتي تواجه اغلبية شعوب العالم ، حتى يمكن لهذه الشعوب ان تخرج من نير الاستعباد الى الحرية ، من الاستغلال الى التحرر الاقتصادى ، ومن التبعية الى الاعتماد على النفس . ثالثا ، انها المهمة حيوية ان نحاول التكامل بين كل الدول في عملية اتخاذ القرار . فليس هناك مجتمع ، وطنى او دولي يمكنه ان يتجاهل العلاقة الضعيفة دون ان ينال ذلك من تماسكنا . رابعا ، ومن مهمتنا ان نرى تعزيزا لوحدتنا وتعاوننا المتبادلين ، لا مجرد تأكيد المبادئ وحدها ، ولكن ببرامج عمل مفيدة وعملية ، والرغبة في ان نترجم هذه البرامج الى واقع . وأخيرا ، فان مهمتنا ان نستخدم قوتنا المشتركة لكي نبني ولا نهدم ، وان ندخل في حوار بدلا من ان ندخل في مواجهة ، ان نبني السلم وان ننبت الحرب ، ان ندفع بعجلة رفاهية البشر بدلا من زيادة معاناة البشر .

ان هذه هي العناصر الاساسية التي تمثل ، من وجهة نظرنا ، حجر الاساس في النظام الدولى السياسى والاقتصادى الجديد .

ونحن نقف اليوم على مشارف عقد جديد ، فاننا ندرك المصلحة الاقتصادية الحساسة والمهمة في سعيينا من اجل الاستقرار السياسى والتقدم المنظم عالمنا . لقد طرح ذلك الخيار امامنا اما ان نحقق تقدما موحدا ومتوازنا لكل البشر بكرامة ، واما ان نقيم عالما تمزقه المظالم الاجتماعية والاقتصادية متزايدة الاتساع .

وبينما تعزز تجربة استراتيجيات التنمية الدولية في العقدى الماضيين ، قدرة العالم فى التعرف على المشكلات وتحديد ها ، فان هذه الاستراتيجيات كشفت ايضا انها لم تقدم اية حلول

حقيقية لمشكلات الفقر الشامل ، والبطالة الشاملة التي تواجهها معظم بلداننا في العالم الثالث. والحلول المؤقتة ، والحلول قصيرة الاجل ، والعلاجات المشتتة ، موجهة اساسا للحفاظ على نظام يعتبر في حد ذاته نظاما خاطئا ، وكان يرمي الى الابقاء على المظالم الكامنة في النظام القائم . وبالتالي ، فانه قد تم التقدم بدعوة لاعادة تشكيل هياكل العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وعادل .

وبالتالي ، ففي السنوات الاخيرة عن طريق الدورات المتعاقبة للجمعية العامة ، وعن طريق مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية ، ومؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى في باريس ، وغيرها من المحافل ، فان المجتمع الدولى قد حاول ان يحدد اطار هذه الاتجاهات الجديدة الحيوية . والاتجاه لوضع خطة عالمية ينبغي ان يوفر انصافا اكبر عن طريق تحسين شروط التجارة ونوعية افضل ، وتدفع اعظم للمساعدات بشروط اسخى ، وفتح الاسواق ، واقتسام المعرفة والفوائد التقنية ، وتحسين التسهيلات النقدية ، وتخفيف عبء المديونية ، وما الى ذلك من القضايا المرتبطة . ورغم الجهود التي بذلت في مختلف المحافل والمصالح الحيوية ، فان التقدم لبلوغ هذه الغايات ، كان امرا يثير خيبة الامل الى اقصى حد .

ان احد الاسباب الاساسية لمقاومة هذه الجهود ، يبدو في المخاوف التي لا يتم الاعراب عنها ، والتي تراود اذهان الدول المتقدمة صناعيا عن ان اى تغيير في الهيكل الاقتصادى العالمى القائم ، مهما قد يبدو منصف ورشيدا ، سوف ينال من اسلوب حياتها . ولكن الحقيقة القائمة ، هي انه اذا كانت الموارد البشرية الضخمة وغيرها للبلدان النامية ، يمكن تسخيرها وتوجيهها الى الاستخدام البناء ، بما يؤدى الى زيادة انتاج السلع والخدمات بتكلفة اقل ، فان هذا سوف يعود بالفائدة على المجتمع العالمى بأسره . وهذا هو السبيل الوحيد للقضاء على زيادة التضخم الذى مايزال يؤثر في اقتصاداتها .

وبعض الاوضاع الغربية المجحفة في النظام الاقتصادى القائم ، يتم ابرازها العالم ، عن طريق ما يلي :

اولا ، من بين اجمالي موارد العالم ، فان العالم النامي يمثل ٧٠ في المائة من سكان العالم ، ويسيطر فقط على ٣٠ في المائة من الموارد العالمية .

ثانيا ، ان نصيب العالم الثالث ، بتعداد سكانه الذى يزيد عن ٢ بليون نسمة ، لا يزيد عن ٧ في المائة فقط من انتاج السلع المصنعة .

ثالثا ، ان نصيب هذه الدول المشترك في مجموع التجارة الدولية هو ١٨ في المائة فقط .
رابعا ، ان البلدان النامية تتلقى فقط ٣٠ بليون دولار من قيمة ما يدفعه المستهلكون في الدول الصناعية والذى يزيد عن ٢٠٠ بليون دولار ثمنا للمنتجات الأساسية من البلدان النامية باستثناء البترول .

خامسا ، ان مجمل المديونية الخارجية للبلدان النامية قد تعدى بالفعل ٢٥٠ بليون دولار ، وعجز موازين مدفوعاتها يبلغ نحو ٣٠ بليون دولار .
ونتيجة لذلك ، فقد أدى هذا بالبلدان النامية الى ان تستورد أكثر ، وهذا يعود بأثر ضار علي نوعية حياة الشعوب في تلك البلدان . ومثل هذا الموقف أمر غير متصور اطلاقا خاصة عندما نجد ان النفقات السنوية على الأسلحة قد تعدت بالفعل ٣٠٠ بليون دولار .

وعند تجديد التزامنا بمتابعة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فان بنغلاديش تعتقد ان هناك حاجة ايضا لمواصلة التفكير والتقييم المتعمق للأداء السابق ، والتفهم الأفضل للآطار المفاهيمي الذى يمكن ان يتطور فيه النظام الجديد .

ان ما كنا نفتقر اليه هو اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بمكافحة الفقر ، وبشأن نظم الانتاج ، وتوزيع الدخل والثروة والهيكل الاجتماعية والاقتصادية . ومن بين الدروس المستفادة التي تعلمناها من التجربة والتي لم نعط لها اهتماما في الماضي عدم جدوى النماذج المخططة التي نجد فيها الدور الأساسي ، دور الشعب الخلاق كقوة أساسية واقعة في التنمية ، قد أغفل تماما كما ان تحويل هذا المورد البشرى الى رأس مال بشرى قوى من أجل التنمية الوطنية قد أصبح ملحاً حتى انه يتطلب اهتماما ذا أولوية .

ان بنغلاديش تعتقد انه من بين العناصر الأساسية التي يجب ارجاعها في أية خطة مقبلة لتطوير النظام الاقتصادي الدولي أن توجه الاهتمام بصفة خاصة الى مايلي :

١ - القضاء على الفقر ، والجوع ، والمرض ، والجهل ، واعطاء أهمية كبرى لمهمة العمل المنسق على مستوى المجتمع الدولي .

٢ - التحكم في الموارد البشرية الضخمة للانتاج ، وبالتالي توليد فرص أكبر للعمالة وانتاج أكبر للسلع والخدمات يشترك فيه المجتمع الدولي ، وبما يثرى نوعية حياة الشعوب على المستوى العالمي .

٣ - تعزيز قوة البلدان النامية للاعتماد الذاتي الفردي والجماعي عن طريق زيادة التعاون في المجالات الاقتصادية وغيرها من المجالات . ومؤتمر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المقبل والذي سيعقد في بيونس آيريس في آب/ اغسطس القادم ينبغي ان يكون له صلة وثيقة بهذا الهدف .

٤ - التحويل الجذري للهياكل الاجتماعية والاقتصادية مع التأكيد بصفة خاصة على التنمية الزراعية والريفية ، وتوزيع الثروة ووسائل الانتاج ، وعن طريق درجة أكبر من اللامركزية على المستوى الأساسي لكي تكفل اعضاء الصبغة الديمقراطية على عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي ، وتعزيز الادارة الذاتية والريادة المحلية .

٥ - التركيز على دور ووضع المرأة واشراكها كاملا في التنمية الوطنية وفي عملية اتخاذ القرار .

٦ - اعادة تحديد السياسة الدولية التي تحكم تحويل الموارد المالية ، مع اعطاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأقل تقدما وأكثر البلدان النامية تأثرا . ومن بين التدابير التي تتطلب اكتشاف تدفق الموارد التي يمكن توليدها ، هي استغلال موارد قاع البحار ، وتلك التي سيفرج عنها عن طريق نزع السلاح المحتمل ، ومطلب البلدان النامية القائم منذ زمن بعيد بايجاد صلة عضوية بين حقوق السحب الخاصة وبين تحويل التنمية .

٧ - تحرير التجارة بازالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية ومواجهة المشكلة المتزايدة وهي تراكم ديون العالم الثالث بما في ذلك اعادة جدولة ديونها القائمة ، وربط عملية سداد الديون بتحويل الموارد الحقيقية وتحويل الديون المتبقية للبلدان الأقل تقدما الى هبات مباشرة .

٨ - زيادة توافر المواد الغذائية وسهولة الوصول اليها عن طريق تحول هيكل مناسب ، وابتكار تكنولوجي . فبينما نجد ان اقامة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعتبر منجزا كبيرا ، نجد أن هناك أجهزة أخرى ينبغي ان نعجل بها ونعززها ، خاصة الاقامة المبكرة لنظام لامركزي لاحتياجات الأغذية الضرورية .

٩ - ان تكفل للشعوب التي تتأثر بالكوارث الطبيعية ان تعطى الاحتياجات الأساسية بصورة سليمة . وعلى الصعيد المؤسسي ، يجب بحث تعزيز مكتب الأمم المتحدة لاغاثة الكوارث ، وامكانية اقامة وكالة دولية لاغاثة في حالات الكوارث .

- ١٠ - تطويع العلم والتكنولوجيا من أجل تعزيز قضية التنمية في العالم الثالث وفقا للمتطلبات المحلية . ان الاستعدادات للمؤتمر العالمي المقبل للعلم والتكنولوجيا والنتائج التي ستسفر عنه ستكون لها أهمية خاصة في وضع استراتيجية مستقبلية في هذا المجال .
- ١١ - تعزيز التعاون الدولي في مجال موارد الطاقة ، وفي هذا الصدد ، فان بنغلاديش تؤيد بقوة الفكرة التي وردت من قبل الأمين العام فيما يتعلق باقامة معهد للطاقة ، وتعتقد ان هذا الموضوع ينبغي متابعته بإلحاح .
- ١٢ - اعطاء الاهتمام اللازم للمحتوى الاقتصادي للحقوق الانسانية التي لم تلق نفس معاملة المحتوى السياسي لأن الأغلبية الساحقة للشعب تعيش تحت خط الفقر ، ولا يمكن ان يكون للحقوق الانسانية معنى الا اذا كفنا الحقوق الاقتصادية الأساسية ، وأعني بها ، الحق في الحصول على الغذاء والمأوى ، والملبس ، والتعليم .
- لقد كانت هذه هي العناصر الاثني عشر التي نعتقد انها تمثل أساسا جوهريا لتخطيط استراتيجية التنمية المقبلة ، التي ينبغي ان نطلق عليها عقد الانصاف .
- السيد مارتينيز (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي ان أضف اسمي أصالة عن نفسي ونيابة عن حكومتي الى هؤلاء الذين توجهوا الى سيادتكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان هذا الانتخاب الجماعي لا يمثل فحسب اشارة في محلها لخصالكم الرفيعة كرجل دولي وكدبلوماسي ، ولكنه يعتبر أيضا اعترافا حقيقيا تستحقه بلادكم ، يوغوسلافيا ، التي عرفت كيف تنجح في الحفاظ على استقلالها بكرامة في عالم من الصعب فيه تفادي تأثير وسيطرة القوى السياسية والاقتصادية القوية والمتصارعة دائما .

وانه ليسعدني أن أرحب بوفدي جيبيوتي وفييت نام كعضوين جديدين في الأمم المتحدة ، وأن أرحو لهما النجاح كل النجاح في مهمتهما ، كما نرجو مزيدا من التقدم لبلديهما ، واننا نرحب بهما في هذه الأسرة العظيمة التي تضم أمم العالم .

ان هذه الدورة العادية للجمعية العامة مشقة بالأعمال ، فان جدول أعمالها يضم ما يربو على ١٢٠ بنداً . صحيح أن بعض هذه البنود روتينية وبعضها الآخر ليس جديداً ، وقد أحييت الينا من الدورات السابقة ، ولكن ذلك لا ينبغي أن يقلل من أهمية عدد البنود الكثيرة التي ينبغي أن نبهتها .

وفي كل عام نجد الجمعية العامة تبحث العديد من التقارير والمقترحات بشأن موضوعات تم بحثها في السنوات السابقة ، وهذا لا يدل على تعقد وأهمية هذه الموضوعات فحسب ، ولكنه يدل أيضا على تعدد المصالح والأمانى ووجهات النظر التي تقسم البشر ، والتي تعتبر مميزة لطابعها المختلف . وبالتالي فاننا لا يمكننا أن نلقي باللوم على المنظمة لعدم انجازها لهذه البنود ، لأننا نرى بنودا على جدول أعمالنا منذ فترات طويلة .

ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى للحكومة الجديدة في بلادي ، السلفادور ، التي تولت الحكم منذ ثلاثة أشهر فقط ، والتي أمثلها هنا أمام الجمعية العامة ، فاني أود أن أشير - رغم أنني لا أود أن استفيض - الى عدد من البنود التي نهتم بها وتؤثر فينا أكثر من غيرها - من البنود الكثيرة المدرجة على جدول الأعمال .

ان الجهود الرامية الى نزع السلاح ، والى تصفية الاستعمار ، والى تعزيز الأمن الدولي ، والى القضاء على الأسلحة النووية ، وغير ذلك من الأهداف النبيلة التي تنتهجها هذه المنظمة ، بما يعود بالفائدة على البشرية ، كل هذه الأمور ينبغي أن نضيف اليها النضال الدائم الذي لا يكل من أجل التوصل الى التنمية الشاملة للشعوب ، ولكي نقضي على الجوع والجهل والمرض والجريمة والمعاناة بكل أشكالها في هذا العالم . وفي هذا النضال الشامل ، فان كل الأمم ينبغي أن تشارك فيه صغيرها وكبيرها ، قويها وضعيفها ، غنيها وفقيرها ، الدول المتقدمة منها والنامية ، لأن هذا النضال يعود بالفائدة على الجميع ، ويكفل رفاهية الأجيال المقبلة في كل مكان من العالم . ولا يمكن أن نبلغ ذلك الا عن طريق التنمية العامة والمتوازنة التي تقضي على

المظالم المترسبة ، والتي تدفعنا الى أن نوفر حياة مثلى للجميع . وكما قال قداسة البابا — جون الثالث والعشرون بحق ، فان تنمية وتطوير الشعوب ، هو الاسم الجديد للسلام .

ان وفد بلادى يأسف لأسباب نعرفها جميعا ، أنه عند استئناف الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة في منتصف سبتمبر ، لم نتمكن من أن نتوصل الى الاتفاق العام المنشود بشأن البند المتخلف من العام الماضي ، وأعني به بند التنمية والتعاون الاقتصادي ، وتنفيذ القرارات التي اعتمدها الجمعية في دورتها السابعة الاستثنائية . وبالتالي فاننا نجد أن المؤتمر الدولي الخاص بالتعاون الدولي والذي انتهت أعماله أخيرا في باريس كان ينبغي أن تحلل نتائجه . وحيث أن هذه الدورة سوف تبذل جهودا جديدة في هذا الشأن ، فاننا نأمل اننا سوف نتمكن من التوصل الى الاتفاق العام الضروري .

ولسوف يثير خيبة أملنا الى درجة كبيرة ، اذا نحن فشلنا في جهودنا لاقامة وتعزيز نظام اقتصادى دولي جديد ، فان ذلك يبلغ حد اتخاذ خطوة الى الوراء بعد الدورة السابعة الاستثنائية التي نجد فيها روح التعاون والحلول الوسط بين الدول النامية والدول الصناعية قد ظهرت وفتح أفقا جديدة للتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة ، والتي علق عليها أكثر من ثلثي سكان العالم آمالا كبيرا . ومن الحقائق المعترف بها أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، الذى يقوم على عدالة وانصاف أكبر ، سوف يعود بالفائدة على كل القطاعات في العالم على حد سواء .

وفي هذا الشأن فاني أود أن أؤكد على الاعلان الذى اعتمده وزراء خارجية دول مجموعة ال ٧٧ في الاجتماع الذى عقد في ٢٩ أيلول / سبتمبر من العام الماضي في الأمم المتحدة ، وأن أركز بصفة خاصة على ما ذكره زميلي وزير خارجية أورغواى في عرضه الرائع في ذلك ، عندما تحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية .

ان السلفادور سوف تستمر في المشاركة الفعالة في المؤتمر الثالث لهيئة الأمم المتحدة لقانون البحار . ان عمل المؤتمر بشأن موضوع هام ، كتقنين هذا المجال الجديد في القانون ، أمر ذو أهمية خاصة للدول النامية في منطقتنا من العالم . ان الأجهزة التي ستنشأ لاستغلال قاع البحار لصالح الجميع يجب أن تكون لديها السلطات الكافية لحماية مصالح المجتمع الدولي . وان

النواحي الأخرى للموضوع يجب أن تنظر في الدورة المقبلة للمؤتمر في جنيف ، على أساس نص وحيد غير رسمي للتفاوض ، ويجب أن نتوقع أنه عندئذ سوف يتم التغلب على كافة العقبات التي عطلت حتى الآن إبرام وثيقة هامة كاتفاقية قانون البحار التي أصبحت أكثر ضرورة ، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الاجراءات من طرف واحد التي قد تتخذها الدول في حالة عدم التوقيع عليهم ، أو أرجاء ذلك .

ان جدول أعمال هذه الدورة يتضمن بعض بنود تتعلق بمشكلتين مختلفتين ، وان كانتا مترابطتين ، وأنا أشير بذلك الى حقوق الانسان ، والارهاب الدولي .

ان حكومتي تؤيد تأييدا قويا ممارسة حقوق الانسان وحمايتها ، وهذا الأمر مذكور في دستورنا . وبالإضافة الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والى وثائق الأمم المتحدة الأخرى حول مسائل محددة ، فقد ظهرت وثيقتان جديدتان هما : الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق والواجبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول ، والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية . ورغم ما ورد في المادة ٢ (٧) من الميثاق التي تنص على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، فان حقوق الانسان المنصوص عليها في القوانين المحلية يجب أن تمتد حتى تدرج في القانون الدولي . وهذا يبدو من وجود اعلانات القوانين والاتفاقيات : القائمة التي أشرت اليها من قبل ، والاتفاق فيما بين الدول الأمريكية بشأن حقوق الانسان والموقع في سان جوزيه في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩ والذي نأمل في أن يوضع موضع التنفيذ قريبا . ان الدول قد التزمت في حرية بضمان حقوق الانسان واحترامها . ووفقا للقانون الدولي العام ، فان هذا الالتزام ليس فقط ذا طبيعة أدبية ، وانما هو بغير جدال التزام قانوني .

ووفقا للنظام الحالي للأمم المتحدة ، كما هو الحال على المستوى الأمريكي ، فانه من المفروض على كافة لجان حقوق الانسان أن تتصرف في حالة انتهاك هذه الحقوق ، ولا تستطيع أى دولة أن تتجاهل هذه اللجان ، وأن تبحث بمفردها أوضاعا تتعلق بحقوق الانسان في دولة أخرى ، لأن هذا ينطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهو أمر لا يمكن أن يكون مقبولا . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذا الموقف يمكن أن يعتبر غير ودي ، وبالتالي فانه يضر بالعلاقات الودية بين الدول الصديقة .

ان السلفادور توافق على الفكرة القائلة بأنه يجب أن يكون هناك مندوب سام لهيئة الأمم المتحدة مختص بحقوق الانسان . ونحن نعلم أن العالم الفرنسي البروفيسور رينيه كاسان قد اقترح منذ بضعة سنوات انشاء منصب كهذا في هيئة الأمم المتحدة خاص بحقوق الانسان . ونعتقد ان هذه خطوة ستكون ايجابية في هذا المجال .

ان بلادى قد اعترضت دائما على التمييز في كافة صوره ، وسوف تستمر في تأييد جهود هيئة الامم المتحدة للقضاء على الممارسات غير الطبيعية التي لازالت قائمة في بعض مناطق العالم ، والتي تتعارض مع كرامة الانسان ، وتعتبر انتهاكا صارخا لحقوقه .

ان الارهاب الدولي ، هذه الآفة الفظيعة التي تتعرض لها شعوب كثيرة في العالم — بما في ذلك شعوب امريكا اللاتينية — والتي تلجأ اليها حكومات أجنبية ، أمر يجب أن يرفضه الجميع ، وان هيئة الأمم المتحدة تهتم بذلك منذ عام ١٩٧٢ حينما اقترح الأمين العام ادراج بند خاص بالارهاب الدولي على جدول أعمال هذه الجمعية .

في السنوات الأخيرة ، فان جرائم الارهاب قد حدثت كثيرا في السلفادور كالخطف والقتل لشخصيات هامة وتقديمية تفيد بلادنا .

وتقدر حكومتي المصاعب التي تظهر في مجال مكافحة مثل هذه الجريمة المشتركة — الارهاب ، ويسعدنا أن تساهم في الجهود التي تبذلها الجمعية العامة والأجهزة الأخرى التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، ان لم يكن للقضاء على هذه الآفة وهذا ما يبدو أمرا مستحيلا ، فعلى الأقل للاقلال منها .

في كفاحنا الداخلي ضد الارهاب ، فان الحكومات أحيانا ما توقف العمل بالضمانات الدستورية بفرض استتباب الأمن وضمان النظام في البلاد ويجب ألا يفسر هذا في المحافل الدولية — اذا ما مورس في حدود معقولة — على أساس أنه انتهاك لحقوق الانسان ، مادام الهدف هو الدفاع عن المجتمع والفرد ضد الأخطار التي يمثلها المجرمون والارهابيون .

ان عملية تصفية الاستعمار التي بدأتها هذه المنظمة منذ سنوات ، ثم تطورت بنجاح ، مازالت من البنود الأساسية في جدول أعمال الجمعية العامة . وسوف يؤدي أية مبادرة لتأييد تطلعات الشعوب الى الاستقلال وتطلعات كل من يدافعون عن وحدة أراضي بلادهم ، كما هو الحال في غواتيمالا والارجنتين وفيما يتعلق ببليز وجزر ماليفيناس .

فيما يتعلق ببليز ، فان السلفادور التي تتابع بقلق بالغ التطورات التي حدثت في منطقة امريكا الوسطى ، تشعر بالارتياح ازاء المباحثات بين غواتيمالا والحكومة البريطانية التي تقدم فرصا مقبولة تبشر بقرب التوصل الى حل عن طريق التفاوض يكون في صالح غواتيمالا وشعب بيليز .

ان دول امريكا اللاتينية ترحب بنتائج المفاوضات التي دارت منذ ثلاثة عشر عاما بين حكومة بنما وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قناة بنما ، وما من شك في أن موقف الرئيس كارتير وسلفه ساهم في محاولة الوفاء بتطلعات شعب بنما المعقولة والمعادلة . وما يتبقى أمام الاتفاقيات

التي تم التوقيع عليها في سبتمبر الماضي والتي حلت محل الاتفاقية الموقعة في عام ١٩٠٣ هو أن تصبح سارية المفعول بعد أن يقرها شعب ينما وبعد أن يوافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي . ان حكومة السلفادور تأمل في أن تؤدي الجهود التوفيقية التي تبذلها الأمم المتحدة في القريب العاجل - ان لم يكن الى ازالة تامة للتوتر المترتب على الأوضاع في الشرق الأوسط وقبرص - فعلى الأقل الى تخفيفه ، وعلى أى الأحوال ، بما يضمن عدم نشوب نزاع مسلح يهدد أمن وسلام دول العالم .

ان امكانية عقد مؤتمر لحل مشكلة الشرق الأوسط - وفوق كل شيء موقف حكومة اسرائيل في الأسابيع الاخيرة - يبشر بأن المفاوضات قد تسفر عن نتائج طيبة . ان اعتراف الدول العربية ببقاء اسرائيل ، والوفاء بمطالب الشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني سوف يكون العامل الحقيقي لاقامة سلام دائم في المنطقة .

وبالنسبة لقبرص ، نأمل أيضا أن يتم التوفيق بين المصالح المتعارضة حتى تكفل الحياة المستقرة لكافة سكان قبرص .

كثيرا ما يقال ان عالم اليوم يمر بمرحلة انتقال وأن المشاكل والاحتياجات خطيرة ومعقدة حتى أن العالم أصبح على مفترق الطرق ، وأن هذه لحظة حاسمة في تاريخ العالم ، وقد تكرر ذلك من فوق هذه المنصة من سنة لأخرى ، وقد اعتدنا على الاستماع الى هذه العبارات ، ولكننا غالبا ما لا نعترف بأن هناك أمرا جادا يلم بالبشرية ، والحقيقة أن تلك الاحداث التي تقع يمكن أن تترتب عليها حياة أفضل للبشر الذين يسكنون هذا الكوكب ، كما يمكن أن يحدث عكس ذلك ، فتحدث مأساة تؤدي الى اليأس .

ان منظمة الأمم المتحدة تدعم الأمل والايمان بالله ، وهو الشيء الوحيد الذي يستطيع أن يريح ضمائرنا * .

السيد شارلز (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، يشرفني باسم

وفد هايتي أن أعرب لك عن أحر تهانينا لانتخابك لادارة أعمال هذه الجمعية . ان هذا الاختيار

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

سوف يعطي شكلا ديناميكيًا لأعمال الدورة الثانية والثلاثين التي سوف يكون عليها مواجهة مشاكل ملحة وهدامة ، ويؤكد وفدى تعاونه التام معك - سيدى الرئيس - كما تعاون مع سلفك الذى نحياه . كما نقدم للأمين العام السيد كورت فالدهايم تحيتنا ونهنئه على الجهود الدائمة التي يبذلها لخدمة قضية منظمة الأمم المتحدة .

ويسعد وفد هايتي أن يرحب بجمهورية فييت نام الاشتراكية التي استطاعت بعد تضحيات كبيرة أن تستعيد وحدتها وسيادتها .

كما يسعدنا أن الجمهورية الشقيقة جيبوتي - استطاعت أن تحقق استقلالها ، ونحن على يقين من أنها سوف تحيا عصرا من السلام والرفاهية بفضل جهود أبنائها . من الامور المطروحة على هذه الدورة الحالية للجمعية العامة موضوع حقوق الانسان والذى يكتسب - بالنسبة لوفدى - أهمية خاصة . ان اهتمام بلادى بهذه القضية قد نبع من مطالبتهما بحقوق الانسان وكفاحهما من أجل هذه الحقوق ، وهذا يعني انه لا يمكننا تجاهل أى درس يستفاد منه للمساهمة في تعزيز حقوق الانسان ، ان تاريخنا كبقية الشعوب الأخرى قد شهد ظروفًا متردية أجبرتنا أحيانا على اتخاذ اجراءات استثنائية لمواجهة ظروف استثنائية ايضا ، ولكننا لم نكف أبدا عن الايمان بدوام حقوق الانسان والمكانة التي تحتلها في وجود الأمم .

ان قليلا من الدول يمكنها أن تعلن أنها لم تمر في أية مرحلة من تاريخها بظروف صعبة أجبرتها على ايقاف العمل ببعض المواد في ميثاقها الأساسي ، ولكن هذه الدول أعادت العمل بهذه المواد بمجرد زوال الظروف التي أجبرتها على تعطيل هذه الضمانات الدستورية .

ان بلادى دخلت في مرحلة جديدة من وجودها وقد فهم أهل هايتي أن وحدة وحشد القوى الحية والنشطة لمواجهة الظروف الملحة التي تواجهها الدول ولحل مشاكلها العاجلة أمر ضروري .

لذلك ، فان حكومة هايتي تحت القيادة الواعية لرئيسها مدى الحياة ، فخامة السيد جان كلود ديفالبييه ، قد رأت حرصا على المصالحة الوطنية أنه من الضروري اتخاذ بعض الاجراءات التي تهدف الى الابقاء على سلام هايتي ووحدتها الاقليمية وهكذا فانه قد اتخذ قرار لاعادة الحياة اليومية الى ظروفها الطبيعية . واليوم ، نستطيع أن نؤكد أنه ليس لدينا معتقل سياسي واحد في سجوننا . لقد لجأنا الى وطنية خصومنا السابقين حتى ينضموا اليها في معركتنا الكبيرة ضد الجوع والمرض والجهل والبطالة . الخ في اطار تشريعاتنا ، وحقوق الانسان .

ولقد اتخذت مجموعة من الاجراءات ، منها انضمام حكومة هايتي الى الاتفاقية فيما بين الدول الأمريكية بشأن حقوق الانسان ، واسمها على وجه التحديد " اتفاقية سان جوزيه كوستاريكا " ونحن ننوي دعوة لجنة حقوق الانسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية الى زيارة هايتي في تاريخ مناسب ، حتى نتحقق محليا من التطور الايجابي للأوضاع في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . ان المجلس التشريعي في هايتي قد صوت على اقتراح السلطة التنفيذية ، وصدر قانون بانشاء محكمة لأمن الدولة يتولى فيها ، وفقا لدستورنا ، قضاة مدنيون محاكمة المدنيين المتهمين بارتكاب جرائم ضد أمن الدولة .

ان هذه كلها اجراءات تبرهن على الرغبة الأكيدة لحكومتنا لتعزيز قضية حقوق الانسان . ومن أكثر الأحداث أهمية التي جرت هذا العام ، بالنسبة اليها نحن أهل أمريكا اللاتينية ، حل مشكلة قناة بنما .

ان شعب هايتي كله قد احتفل بالتوقيع على الاتفاق بين الولايات المتحدة وجمهورية بنما الذي ينص على وضع جديد للقناة . ونحن نرحب بهذا الحدث خاصة وأنه في مرحلة من تاريخنا كان لانشاء القناة آثار على هايتي ، فقد ساهمت هذه القناة الى حد كبير في احتلال القوات الأمريكية لهايتي باسم مقتضيات الدفاع عن هذا الطريق الهام للاتصالات . ونحن مع شعب بنما ، نرحب بنتائج المباحثات التي أدت الى توقيع هذه المعاهدة .

ويحدونا الأمل في أن ابرام هذه المعاهدة الجديدة ، سوف يؤدي الى مرحلة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ، خاصة وأن الولايات المتحدة على ما يبدو قد أخذت تنتهج سياسة خارجية جديدة .

وبالنسبة إلينا في الدول الأمريكية ، فإن هذا الحدث ينبغي بنهاية نظام دام أكثر من اللازم ، وعطل تطور العلاقات الودية بين دول أمريكا اللاتينية وجيرانها الأقوياء في الشمال .
إن جمهورية هايتي تشعر بقلق بالغ لتطور الأحداث في الجنوب الأفريقي وفي الشرق الأوسط ، وفي قبرص . إن هذه التطورات تعرض للخطر الأمن الدولي المرتبط بتحسين ظروف معيشة شعوب العالم الثالث .

إن حكومة هايتي تشعر بالقلق إزاء الأوضاع المتفجرة السائدة في ناميبيا وزمبابوي ، وإن تؤيد تماما إعلان مابوتو والتأييد الذي أعطته هذه الوثيقة لتلك الشعوب ، تؤكد تضامنها وتأييدها لكفاح حركات تحرر الشعوب . إننا نتابع باهتمام بالغ المبادرات الانكلو - أمريكية والمناقشات التي تدور في مجلس الأمن التي ترمي إلى إيجاد حل سريع للنزاع الذي يؤثر على هذه المنطقة من العالم ، ونعتقد أنه يجب ألا نألو جهدا لضمان نجاح هذه الإجراءات . ولكن في حالة الفشل ، يجب أن يكون مجلس الأمن والمجتمع الدولي على استعداد للاضطلاع بمسؤوليتها ، باستخدام كافة الوسائل التي يتيحها ميثاق هيئة الأمم المتحدة لضمان حق الشعوب الأفريقية - ضحية هذا الظلم - في المساواة والكرامة والسعادة .

وفي نفس الوقت ، يجب أن يحرص المناضلون من أجل الحرية على ألا تفتريقظتهم . ونعتقد أنه سيكون عليهم أن ينهوا هذا الخلاف بقوة السلاح . ونحن على يقين من أن المجتمع الدولي سوف يستمر في تقديم معونته المادية والأدبية والسياسية لهم كي يتمكنوا من تحقيق هدفهم الأخير .
ومما يقلق حكومتي أيضا ، تلك الأوضاع التي يعيش فيها أشقاؤنا في جنوب أفريقيا في بلادهم والتي تشبه الاستعباد . إن هذه المأساة الانسانية التي يمثلها الفصل العنصري قد أثارت استياء جميع ذوى النوايا الحسنة . إننا ندين التمييز في كافة صورته القائمة على اختلاف العرق والديانة والجنسية . إننا نؤيد إعلان لاجوس الخاص بالفصل العنصري ، ونأمل أن تلتزم كافة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي بمضمون هذا الإعلان . وسوف يسمح لنا ذلك عما قريب بالترحيب هنا بوفد أصيل لجنوب أفريقيا يمثل أغلبية السكان .

إن وفد هايتي يرحب بالإعلان المشترك السوفياتي - الأمريكي ، الخاص بالشرق الأوسط ، ويأمل أن ينعقد مؤتمر جنيف بسرعة . ونهني حكومتي هاتين الدولتين الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة

لروح التفاهم والتعاون التي أبدياها مما يتمشى مع مسؤوليتيهما كأعضاء ودائمين في مجلس الأمن الذي يعتبر أن مهمته الأساسية هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ان هذا الاحساس بالواجب الذي أبدياه لا يمكن الا أن يدعم نفوذ المجلس ويسمح لنا بتوقع بزوغ فجر عصر جديد من السلام الدائم في هذه المنطقة التي كانت شعوبها ضحية للحرب .

وفي هذا الشأن ، فاننا نعتقد أن القرارين رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن ، بالرغم من كونهما قابلين لتفسيرات مختلفة الا أنهما يتيحان أفضل اطار للمفاوضات ، كما أننا نعتبر أن كافة الأطراف المعنية يجب أن تمثل في هذه المفاوضات ، والا فاننا قد نتعرض لعدم التوصل الى اتفاق يكون مقبولا بصورة عامة . ويجب على الأطراف المتنازعة أن تمتنع عن القيام بأى عمل من شأنه تعطيل عمليات التفاوض . انه من الضروري أن يستتب الأمن من جديد في هذه المنطقة من مناطق العالم . ونعتقد أن أطراف النزاع سيكونون أول المستفيدين من ذلك .

وفيما يتعلق بجمهورية قبرص ، فاننا نأسف لأن الأطراف المعنية لم تتمكن من التوصل الى صيغة للتوفيق والمصالحة ، تسمح لها بالاتحاد وتغطي كل الخلافات المتصورة في اطار مجتمع أوسع يمثل في الوطن الأم . ويجب أن تعمل هيئة الأمم المتحدة على اتخاذ مبادرات جديدة لاستئناف المفاوضات ، وسوف تؤيد أية حلول تقرها الأطراف دون أى ضغط من الخارج .

ان وفد بلادى يود أن يؤكد أن موقفه بالنسبة الى موضوع قبرص لا يعتبر انحرافا عن مبدأ حق تقرير المصير ، واحترام وحدة أراضي وسيادة الدول . ان هذه المبادئ هي حجر الزاوية في السياسة الخارجية لحكومتى . اننا نعتبر أن قبرص هي حالة خاصة تذكرنا - في عدة مجالات - بوضع جزيرة هايتي التي نشارك جمهورية الدومينيكان فيها . اننا نتمسك تمسكا شديدا بمبدأ حق تقرير المصير ، وحق كافة الشعوب في الاستقلال الوطني . ان أية محاولة لبعض الدول سواء كانت أو لم تكن لها مستعمرات سابقة ، لاعادة استعمار دول فتية حديثة الاستقلال ، أو على وشك الاستقلال لا تكون محل تأييد جمهورية هايتي .

ووفد بلادى يرحب بادراج البند المعنون "عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية" في جدول اعمال الدورة الثانية والثلاثين . واننا ننوئ ، في الايام المقبلة ، ان نتعاون ، تعاوننا وثيقا ، مع باقي الوفود المعنية للتوصل الى وضع مشروع اتفاقية في هذا الشأن . وليس من صالحنا عدم تأييد اجراءات كهذه خاصة ، واننا لا نمتلك اية قوة نستطيع ، نحن اهالي هايتي ، اللجوء اليها . ان قوتنا الوحيدة تكمن في عزم شعبنا المطلق على مقاومة العدوان ايا كان مصدره . ومع القبول الرسمي لمثل هذا المبدأ ، عن طريق اتفاقية ، سوف تختفي الحاجة الى سباق التسلح الذى يستهلك موارد ضخمة كان من الممكن ان تستخدم في اغراض انسانية .

وفي مجال قانون البحار ، فان وفد بلادى يأسف لعدم تحقيق اى تقدم حقيقي في المفاوضات ويعاود التأكيد على تمسكه بمبدأ التراث المشترك للبشرية . ويدعو وفد بلادى الدول الصناعية الى ان تثبت ، في الدورة المقبلة ، استعدادها للتفاهم والاتفاق حتى نتوصل الى اتفاقية في اقرب فرصة ، ودون اى تأجيل . وعلى الصعيد الوطني ، فان حكومة بلادى ، ممارسة لسيادتها ، بدأت في "بورت اوبرينس" في الفترة من ١٠ - ١٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ مرحلة جديدة للتفاوض بين جمهورية كوبا وبين هايتي ، حول تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بالنسبة للبلدين . وفي نهاية هذا الشهر فان ممثلي الحكومتين سوف يجتمعون في هافانا لالانتهاء من ابرام الاتفاقية التي تربط الصلة بينهما بشكل نهائي .

بعد اكثر من ثلاثة عقود نوقشت خلالها مشاكل التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ، بأن على هيئة الامم المتحدة ان تجرى حسابا ختاميا لكل ما حققته ، لانه بالرغم من تعدد المنظمات والمفاوضات والترتيبات الدولية ، فان مشاكل الدول النامية والمتخلفة تستحق ، بصورة مسلحة ، انتباه العالم الصناعي وجهوده المتضافرة . ان هذه المشاكل مازال عادة للفاية ويبدو ان حلولها ترتعن اكثر بالتفاهم الدولي والحوار العالمي اكثر مما ترتعن بالنظام الدولي الجديد والسياسات الوطنية التي تضعها الحكومات وتنفذها في وسط مفلق . وتأسف حكومة هايتي لان المؤتمر الاخير للتعاون الاقتصادي الدولي لم يؤد الى التفسير الضروري في الهياكل الاقتصادية لتقويم النظام الاقتصادي الدولي ، ولم يوجد حولا للمشاكل الملحة التي تواجهها دول العالم الثالث .

وحتى الآن لا يوجد حل مقبول لمشكلة تقلب اسعار السلع الاساسية ، مما يؤثر على عملية التنمية . وبصفة عامة فان الجهود التي ترمي الى تحسين اوضاع الدول المنتجة للمواد الخام ويجاد اسواق لسلعها قد انتفت .

وان اتحدث عن اسعار السلع الاساسية ، اجد ان هذه الاسعار قد ارتفعت الى حد كبير مؤخرا . ولكن ، للاسف ، فان جميع الدول النامية لم تستفد من ذلك بنفس القدر . وبالنسبة لبعضها ، - ومنها بلادي - فان ارتفاع اسعار السلع الاساسية يعني ببساطة ارتفاع اسعار المنتجات المصنعة ، سواء في صورة سلع استهلاكية او معدات والآلات وبيع رأسمالية . ان المنتجين قد أسرعوا بتحويل ارتفاع الاسعار الى المستهلكين . وقد ترتب على ذلك ، بالنسبة للدول النامية التي تنتج كمية ضئيلة من السلع الاساسية للتصدير او التي تصدر سلعاً يقل الطلب عليها فـفي الاسواق الخارجية ، ترتب على ذلك بالنسبة لها زيادة العجز في ميزانها التجاري . وبالنسبة لهذه الدول التي توشك على الافلاس بسبب هذه الزيادة في الاسعار من الضروري ان تتخذ اجراءات مناسبة فورا ، حتى تستطيع هذه الدول الاقلال ليس فقط من العجز في ميزان مدفوعاتها بل تنويع وتوسيع قاعدة اقتصادها ، حتى يساعد ذلك على زيادة حجم صادراتها وجعلها اكثر قدرة على مواجهة المنافسة في الاسواق العالمية . وهكذا تستطيع ان تحصل على الموارد النقدية اللازمة لتمويل خططها للتنمية . وبهذه الطريقة فقط سوف تستطيع كسر حلقة التخلف المزمن والمتع ، لأول مرة ، باستقلال اقتصادي حتى لو كان نسبيا . وهذه المعونة مهما كان شكلها سوف تكون مقبولة بقدر ما لانه لا تشوبها شروط تمس بوحدة الدول المعنية وسيادتها السياسية .

ان ارتفاع اسعار السلع الاساسية ليس هو العامل الوحيد في تحديد الاسعار الباهظة للمنتجات المصنعة ، فقد اشير الى تكلفة تحويل المواد الخام الى سلع نصف مصنعة ومصنعة ، دون ابراز سياسة التضخم التي تمارس في ميدان الاجور . وقد حان الوقت بالنسبة للدول المتقدمة لكي تعترف انه ، في الظروف الحالية ، لم يعد من الممكن للدول الفقيرة ان تستمر في دفع ثمن ارتفاع مستوى معيشة شعوب الدول الغنية . ومن وسائل التغلب على هذه الصعوبة التشجيع على تجهيز المواد الخام محليا الامر الذي يساعد الى حد كبير في الاقلال من اثر البطالة المزمنة والمسببة للشلل .

وهناك عامل آخر يؤثر على ارتفاع اسعار السلع المصنعة ، وهو ارتفاع اسعار الشحن البحرى وهذا ايضا فان الدول الصناعية تمارس الاحتكار الحقيقي الذى يسمح لها برفع اسعار الشحن البحرى بصورة مبالغى فيها .

وعلاوة على الطابع التعسفى لهذه الاسعار ، فهى تقوم على التفرقة فى اغلب الاحيان . والحجة غير السليمة التى تركز على فكرة ارتفاع العائد الذى تدره بعض الطرق المائية بالنسبة لغيرها من الطرق ، تسمح للدول الصناعية بالمطالبة بأسعار اقل بالنسبة للطرق التى تربط فيما بينها ، مع فرض اسعار أعلى بالنسبة للطرق التى تربط بينها وبين الدول النامية ، معطية اهمية بسيطة لعامل المسافة والبعد ، وهذا ظلم يجب ان يقوم .

ان ارتفاع اسعار البترول قد اثر على الاقتصاديات القومية لدرجة ان هذا الموضوع يجب ان ينظر اليه على حده . وقد كان اثر ارتفاع اسعار البترول على اقتصاد هاييتي مباشرا وخطيرا ، ففي العام الماضى دفعت هاييتي حوالي ١٦ مليون دولار اضافية لكمية تماثل كمية البترول التى اشترتها فى العام الماضى . وهذا يساوى نصف قيمة المعونة الاجنبية لنفس هذه السنة . ازاء هذا الوضع ولتجنب الركود العام ، اتخذت حكومة هاييتي اجراءات سريعة لخفض الرسوم المفروضة على استيراد البترول ، مخففة بذلك العبء على المستهلكين ، وخاصة محدودى الدخل الذين يتأثرون بهذه الاوضاع بشكل اكبر . وهذا الاجراء الذى اتخذته حكومة هاييتي ، بالرغم من انه يبين عزمها على الحفاظ على مستوى معيشة الشعب ، قد كلف الدولة جزءا كبيرا من الدخل الذى كان يمكن ان يمول الاستثمارات فى القطاع العام .

وهذه الأوضاع لازالت تتطلب تضحيات كبيرة من جانب بلادي . وقد قبلناها عن طيب خاطر ، لاننا نعتقد ان مطالب دول العالم الثالث المنتجة للبترول ، هي مطالب عادلة . ومقابل ذلك ، نأمل في أن تتمكن هذه الدول ، خلال فترة وجيزة ، من وضع خطة لمساعدة الدول النامية ، مع اعطاء الاولوية للدول التي تحتاج اكثر من غيرها ، الى هذه المعونة .

ومن المفيد ، ان تعطى الدول التي لديها فائض من رؤوس الاموال الافضلية في مجال الاستثمار للدول النامية . وهذا يسمح لها اولا ، بالمساهمة في رفع مستوى معيشة سكان هذه البلاد بسرعة ، مع خفض معدل البطالة . ثانيا - عدم الاشتراك في التدهور الكامل لبيئة الدول المتقدمة التي تعاني من الافراط في التصنيع . وثالثا - ابداء تضامنها مع اشقائها الاكثر فقرا في دول العالم الثالث .

وكان لم تكن فاقة بما فيه الكفاية ، حتى تظهر ازمة غذائية حادة في مناطق عديدة من العالم ، ترجع الى حد كبير - الى عوامل مناخية تؤثر تأثيرا ضارا في البيئة المحيطة . وفي الوقت الذي استطاعت فيه بعض هذه الدول أن تستعيد معدل انتاجيتها بعد تغير هذه الظروف المناخية ، الا ان دولا اخرى منها دول الساحل التي تأثرت الى حد كبير قد تصل الى نقطة اللا عودة اذا لم يقيم المجتمع الدولي ، ومنظمة الاغذية الزراعية ، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية الاخرى بتقديم المعونة لها ، بصورة عاجلة .

وفي دول اخرى ، حيث بقيت اساليب الانتاج البالية كما هي ، فان الارض لا تكفي لتزويد السكان المتزايدين بالغذاء اللازم . لذلك فمن الضروري ان تزرع الاراضي الخصبة بكثافة اكبر ، وأن تستغل الاراضي ضعيفة الخصوبة بواسطة التقنيات الزراعية الحديثة . ان الدول المتقدمة ، والدول النامية بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة والوكالة الدولية للتنمية يجب ان تخلق الظروف اللازمة لاستغلال هذه الاراضي .

وقد شرعت حكومة هايتي من جانبها ، في تنفيذ برنامج كبير للتوسع الزراعي ، يرمي الى الاستخدام الكثيف للاسمدة ، واستخدام عدد اكبر من الآلات الزراعية وري ملايين الهكتارات من الاراضي غير المروية . وعلى أية حال ، فاننا نعتقد ان مشكلة ندرة المنتجات الزراعية ، على

الصعيد العالمي لا يمكن ان تحل بغير وضع خطة دولية للانتاج والاستهلاك بالمشاركة مع منظمة الاغذية والزراعة .

ومن بين العوامل التي يمكن ان تؤثر في نتائج السياسة الزراعية الدولية تزايد سكان العالم . وهذا التزايد يجب السيطرة عليه ، عن طريق سياسة وطنية حاسمة بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية . وهناك مشكلتان من المشاكل الملحة التي يواجهها الاقتصاد الدولي والتي أثرت تأثيرا سيئا على اقتصاديات الدول النامية ، وهما : عدم الاستقرار النقدي والتضخم . ان نظام تعويم العملات الذي تطبقه الدول النامية على احتياطياتها كان سيء الاثر ، لانه يتسبب في عدم استقرار التجارة الدولية ، وخطط التنمية ، بصورة عامة ، في الدول النامية . لم يعد هناك من شك في أن النظام النقدي الحالي لم يف بتطلعات الدول النامية . ان زيادة حجم التجارة الدولية ، الذي كان من المفروض ان يحققه النظام النقدي ، تم لصالح الدول المتقدمة فقط . ويجب اعادة تشكيل صندوق النقد الدولي ، بحيث تستطيع الدول النامية ان تشارك بدرجة اكبر في عملية اتخاذ القرار في هذه المؤسسة . وأخيرا من الضروري اتخاذ اجراءات لضمان استقرار النقد الدولي ، وهذا الاستقرار لم يكف لتحسين الميزان التجاري بين الدول الغنية ، وبين الدول الفقيرة . ولن نحقق ذلك الا باعادة النظر في العلاقات التجارية الدولية ، وبوضع حد لاجراءات الحماية والرسوم الباهظة ، ونظام الحصص ، ونظام المعاملة التفضيلية . الخ . ونحن لا نعتقد ان الاهداف التي ذكرناها هنا يسهل تحقيقها ، واننا اعتقدنا ذلك ، فسوف نقلل من صعوبة المهمة المطلقة على عاتقنا . ولكننا نستطيع الاضطلاع بها ، عن طريق استخدام كافة امكانياتنا المادية والذهنية والادبية والاقتصادية .

ان حكومة هايتي تجدد تمسكها بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وتؤكد من جديد ، ايمانها بالتعقل وبالحكمة . ولا زلنا على يقين من أنه بحسن النية ، فان هذه المشاكل التي تبدوا اول وهلة غير قابلة للحل ، سوف تحل تدريجيا ، بما يرضي البشرية جمعاء .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة

حقهم في الرد . وكما يذكر الممثلون ، فان الجمعية العامة قد قررت ان يقتصر حق الرد على عشر دقائق ، واني لواثق من ان الممثلين سوف يتعاونون في الالتزام بهذا القيد الزمني .

السيد مولينا اورانتيز (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : في نهاية جلسة بعد ظهر أمس ، استخدم ممثل حكومة كوبا عبارات نابية ضد حكومة غواتيمالا ، عندما أشار الى مطلب حكومة بلاده ازاء حكومة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن اقليم بليز المحتل من جانب هذه القوة العظمى .

وقال ممثل كوبا ان اقليم بليز لم يحصل على الاستقلال نظرا :
 " للديكتاتورية الرجعية في غواتيمالا التي تعمل على ان تغم بالقوة هذا الاقليم بمجرد انسحاب القوة القائمة بالادارة فيه " (A/32/PV.19, F104-105) .
 واستمر ممثل كوبا في افتراءاته وادعاءاته ضد حكومة بلادي ، وذلك من خلال تهديد مقنع بأن كوبا تساند سلامة ووحدة اراغوي بليز . وأود ان يعرف الممثل الكوبي بأننا لم نخف من تهديداته . ونحن ما زلنا نذكر ان العالم قد هزه تدخل كوبا في افريقيا ، وفي مختلف دول امريكا اللاتينية . ولقد ارادت الحكومة الكوبية تصدير الثورة الكوبية اليها .
 عندما أطلق ممثل كوبا على حكومة بلادي بانها ديكتاتورية ، فيبدو انه يجهل حقيقة أنه خلال العشرين عاما الاخيرة تعاقبت سبع حكومات ذات اتجاهات سياسية مختلفة على حكم بلادي . وان السلطة التنفيذية ، والسلطة الادارية ، والسلطة القضائية مستقلة تماما عن بعضها البعض في بلادي . وهذا يكفل ممارسة الديمقراطية فيها . لقد نسي ان حرية التعبير مكفولة ، فضلا عن ان التنافس مكفول ايضا بين الاحزاب السياسية

ويبدو أنه قد نسي أن كل هذه المميزات التي تتميز بها الديمقراطية قد طرحت جانباً لفترة طويلة في بلاده وحل محلها نظام بوليسي قوى وهو لا يعتبر أفضل النظم المثالية . وبالإشارة إلى مشكلة بيليز ، فإن مندوب كوبا يتدخل في شؤون ليست من اختصاص حكومة بلاده ، وهذا هو ما ترفضه حكومة بلاده تماماً .

وفي بياني أمام هذه الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، فقد قلت ان الحكومة في غواتيمالا طوال تاريخها في الحكم قد حافظت على ايمانها بالتسويات السلمية للمنازعات بين الدول ، رغم صعوبة هذه المنازعات . ويدافع من هذا الايمان الراسخ ، فاننا قد دخلنا فسي مفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة بغية التوصل الى ترتيبات جديدة لتسوية مشرفة عادلة للخلاف مع حكومة بريطانيا بشأن اقليم بيليز ، يمكن أن تؤدي الى التقريب بين مصالح شعب بيليز ومصالح شعب غواتيمالا المشروعة .

انني أيضاً أعرب عن أمل وفد بلاده في أن عملية المفاوضات الجارية الآن ، لن تتدخل فيها دول أجنبية ليس لها حق التدخل ، وينبغي أن يسود الحياد المفاوضات بدلا من أن تساعد هذه الدول على زيادة حدة هذه الخلافات .

واننا نكرر رفضنا للتدخل الكوبي في تسوية النزاع الخاص باقليم بيليز .

ان وفد بربادوس اليوم قد وصف غواتيمالا بأنها محبة للحرب في مطالبتها باقليم بيليز وليست داعية سلام . وفي الحقيقة ، فان موقف غواتيمالا نحو المملكة المتحدة في المطالبة باعادة اقليم كان قد سلب من غواتيمالا بالقوة ، انما هو موقف ثابت لا يتغير . وقد اتهمت غواتيمالا ، وأنا أقتبس ، " بأن لديها أغراضا خبيثة لفزو بيليز " . ولكنه لم يذكر عاملا هاما ، وهو أن بيليز ، كمستعمرة بريطانية ، تحميها القوة العسكرية للسلطة المستعمرة التي تحتفظ بكل أسلحتها الفعالة في ذلك الاقليم مع أكثر الاسلحة تقدما في العالم .

وفي مناسبات مختلفة ، فان هذا الاقليم قد تأثر بأعمال الوحدات البحرية باستخدام " سياسة الزوارق البحرية " التي ليس من المعتاد أن تستخدم في هذا العصر .

ان مندوب بربادوس كان يمدح سلوك حكومة المملكة المتحدة ، ولكنه لم يذكر حقيقة أن وجود القوات المسلحة البريطانية ، يعتبر دلالة على اتجاه معاد . ومرة أخرى ، فان حكومتي تؤكد أنها

لا تسمى الى مواجهة عسكرية مع المملكة المتحدة لأننا نؤمن بالوسائل السلمية لتسوية المنازعات ، وهو المبدأ الذى تقوم عليه هذه المنظمة .

لهذه الاسباب ، فاننا نعلق آملا على المفاوضات التى بدأت مع حكومة المملكة المتحدة ، ونحن نشق فى أنه بحسن النية والرغبة فى حل النزاع ، سوف نتمكن من الوصول الى حل مرغى لهذا النزاع .

السيد روس (الارجننتين) (الكلمة بالاسبانية) : ان مندوب شيلي ، وزير العلاقات الخارجية ، السيد باتريشيو كارفاجال ، فى بيانه اليوم قد أشار الى استقلال أقاليم انتارتيكا التى هي تحت ولاية الارجننتين . وكنتيجة لذلك ، فاننا مضطرون لأن نرفض هذه الادعاءات . وبنفس الطريقة ، فان النص الخاص بالفصل المعنون " العلاقات مع الارجننتين " ، فان وفد بلادى يود أن يشير الى أن موقف الارجننتين فى هذا الصدد قد أعلن بصفة عامة ، وهو معترف جيداً لجمهورية شيلي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مندوب كوبا قد طلب ممارسة حق الرد .

السيد فييرا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان مندوب غواتيمالا قد أشار طويلاً الى كلمة وزير خارجية كوبا أمس ، التى أشار فيها بكلمات مناسبة الى السياسة والنظام السائدين فى غواتيمالا ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتهديدها لاستقلال بيليز .

ومن المناسب أن أقول مرة أخرى ، انه بغض النظر عن سبع سوابق ، فان من يتقلدون السلطة فى غواتيمالا اليوم هم خلفاء للنظام الذى فرض فى عام ١٩٥٤ على شعب غواتيمالا ضد رغبته عن طريق وكالة المخابرات الأمريكية . وهذا ما لم تقله كوبا ، ولكنه وارد فى تحقيقات الكونجرس الأمريكى . وهو أيضاً النظام الذى سمح باستخدام المرتزقة لأراضي غواتيمالا ضد كوبا . وفى ذلك الوقت ، فان حاكم غواتيمالا نفسه قد اعترف بذلك علناً . لقد كان أولئك المرتزقة مسلحون ويدربون ويمارسون نشاطاتهم من ذلك البلد ، وان القوات التى ارتكبت أعمال عدوان امبريالية ضد كوبا ، هي تلك القوات التى هزمت فى ٧٢ ساعة .

انه أيضاً النظام الذى ظل لتاريخ طويل يصوت فى الامم المتحدة بشأن قضايا الاستعمار والفصل العنصرى والشرق الاوسط ، وسوف يظل دائماً فى جانب الاتجاه الرجعى وضد رغبات الشعوب .

ويبدو أن كلمة كوبا ، التي أيدت وحدة أراضي واستقلال بيليز ، قد أثارت قلق ممثل غواتيمالا .
 ان ممثل غواتيمالا كان من المفروض أن يشعر بالقلق أكثر اذا ما اطلع على محاضر جلسات الدورة
 الاخيرة حيث ورد أن ١١٥ وفدا قد أيدوا حق بيليز في الاستقلال وتقرير المصير .
 لكل هذه الأسباب ، فان وفد بلادي ، بالإضافة الى ادانته للتعصب والنزعة الى الحرب
 التي تتميز بها حكومة غواتيمالا ، يشعر بالقلق لكل ما يهدد شعب بيليز ، ويضم صوته الى وفدى
 جامايكا وبربادوس في تكرار ادانتهم لهذا الاتجاه معلنين أن بيليز لم تستقل بسبب السياسة التي
 اتبعتها حكومة غواتيمالا .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٥٠